إضاءات فكرية

1

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2022
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2022

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-2-971+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم 5

السياسة الخارجية لدولة الإمارات:
من التدخُّل الفاعل إلى التفاعل النَّشِط 7
د. ابتسام الكتبي

الفكر التاريخي الإماراتي 20
أ. د. حسن محمد النابودة

الفكر التربوي الإماراتي: العولمة والهوية..
والتعليم من الكمّ إلى الكيف 26
د. خليفة علي السويدي

الفكر الاجتماعي الإماراتي بين المشافهة والتدوين 31
د. سعاد زايد العريمي

العطاء العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة 36
د. عارف الحمادي

المشهد الفكري الإماراتي 41
أ. د. عبدالخالق عبدالله

البحث العلمي الإماراتي.. كليات التقنية أنموذجًا 46
أ. د. عبداللطيف الشامسي

الفكر الاستراتيجي الإماراتي 53
د. علي أحمد الغفلي

الفكر السياسي الإماراتي 59
د. علي الأحبابي

الفكر الاقتصادي الإماراتي 65
د. فاطمة الشامسي

الفكر الوحدوي الإماراتي 71
د. محمد بن هويدن

تقديم

مضت السنون الخمسون الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة، بكل إنجازاتها ومنعطفاتها وتحدّياتها؛ بدأت برؤية طموحة لآبائنا المؤسّسين، وأثمرت بعزيمة قادتنا المخلصين؛ تركنا فيها بصمة على صفحات التاريخ، ورفرف فيها اسم إماراتنا عاليًا؛ فأصبحت حديثًا للعابر، وأعجوبةً للناظر، ومثلًا للسامع؛ تحذو البلدان حذوها، وتستنهج سبلها، وتتأسّى بها. وما كان لكل هذا أن يتأتّى لولا عقول وطنية تشرَّبت موروثها الحضاري، وأينعت في ربوعها، وأثمر عطاؤها الفكري؛ مُمازجةً بين الأصالة والمعاصرة.

وإيمانًا منا بما قاله المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه: «الثروة الحقيقية هي ثروة الرجال، وليس المال»، عقدنا العزم في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بدعم من قيادتنا الرشيدة -متسلّحين بنخبة إماراتية أكاديمية وطنية مؤثرة- على إطلاق مشروع «مفكرو الإمارات»، وهو مشروع وطني يهدف إلى إبراز الناتج الفكري الإماراتي في مختلف المجالات الاستراتيجية الذي يتوافق مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديمه بشكل يعكس طموحات النخبة الإماراتية من المفكرين والباحثين والجيل الصاعد، الذين يجمعهم شغف الفكر ورفعة الوطن في خدمة أهداف التنمية الشاملة.

ويتيح مشروع «مفكرو الإمارات» منصة وطنية موحَّدة لاحتضان هؤلاء المفكرين والباحثين، تسهم في توحيد جهودهم ضمن توجّه استراتيجي يخدم صانع القرار والمؤسسات البحثية؛ ويرفع قيمة النتاج العلمي والمعرفي للدولة.

وخير ما نستهل به مشروعنا الوطني الواعد هو مجموعة من الإضاءات الفكرية التي خطّتها أقلام نخبة المفكرين والباحثين والأكاديميين الإماراتيين، من المتخصّصين في مختلف المجالات النظرية والبحثية والعلمية. ويحتوي هذا الكتيب بين دفتيه على اثني عشر مقالًا تغطي المشهد الإماراتي وعطاءه في العديد من الصُّعد: العلمية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والاستراتيجية، والتاريخية، والتربوية، والإدارية، خلال الخمسين عامًا الماضية للدولة، وتسطّر لمئويتها.

ونحن إذ نخطو في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين خطًى ثابتة، يحدونا الأمل، الذي علّمتنا قيادتنا ردفه بالعمل، أن الآتي مذهل أكثر، وأن المفكرين الإماراتيين في مختلف المجالات سيكونون مشكاة تنير مسار البلاد، وسيمثلونها خير تمثيل، وسيبلغ نتاجهم البحثي الآمال المعقودة عليهم؛ لنستشرف المستقبل، ونخطّ تاريخنا المقبل بعقول إماراتية متسلّحة بالعلم والمعرفة.

سلطان محمد النعيمي

مدير عام مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية

السياسة الخارجية لدولة الإمارات: من التدخُّل الفاعل إلى التفاعل النَّشِط

الدكتورة ابتسام الكتبي

شهدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في الأشهر الأخيرة، تحولًا عدَّه كثيرٌ من المحللين بمنزلة انعطافة، أو استدارة، في توجهات الدولة الخارجية التي سادت في العقد السابق، وتم التدليل على هذه التحولات بالنشاط الدبلوماسي لسمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن الوطني لدولة الإمارات، الذي زار أخيرًا كلًّا من أنقرة، والدوحة، وطهران؛ من أجل تدشين سياسة الحوار والانفتاح مع هذه الدول التي شهدت علاقات الإمارات معها بعض التوتر في الأعوام الماضية، وتبعتها أول زيارة منذ 12 عامًا لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لتركيا.

وترتكز هذه الورقة على افتراضَين: أولهما أن التحول في السياسة الخارجية الإماراتية سبَقَ ذلك الحراك الدبلوماسي؛ وثانيهما أن هذا التحول انطلق من قراءة عقلانية وواقعية للتغيرات في النظامَين الدولي والإقليمي، وإدراك انعكاساتها على الأهداف والمصالح الإماراتية؛ ومن ثمَّ فهو ليس مَبنيًّا على ردود فعل آنيَّة أو انفعاليَّة.

وتتناول الورقة سمات السياسة الخارجية الإماراتية منذ العقد الأخير؛ والمتغيرات الجيواستراتيجية التي دفعت صانع القرار الإماراتي إلى الاستجابة المرنة والدينامية لها بمسار تحوُّلي، وتوجهات السياسة الجديدة، ومستقبل السياسة الإماراتية.

السياسة الإماراتية في «عَشرية الفوضى والاضطراب»

برزت تغيُّرات جيوسياسية في العقد الثاني من القرن الحالي دفعت دولةَ الإمارات إلى تغيير نهجها التقليدي في السياسة الخارجية؛ من الحياد الإيجابي إلى التدخُّل الفاعل، ومن التعويل على الدبلوماسية وأدوات «القوة الناعمة» إلى التركيز على التدخل الفاعل، واستخدام «القوة الذكية» التي تجمع بين القوتين الناعمة والصلبة؛ ومن الارتكان على الحليف الأمريكي إلى الاعتماد على الذات، وقيادة مبادرات إقليمية لمواجهة الأخطار الناشئة المهدِّدة لأمن الإمارات والمنطقة. ومن أبرز هذه التغيُّرات ما يأتي:

أولًا: اندلاع احتجاجات ما سُمي «الربيع العربي» مع نهاية عام 2010 وبدايات عام 2011؛ التي نتج منها خطران مهمَّان: أولهما تهديد وجودي لدول عربية، سواء عن طريق اندلاع صراعات وحروب أهلية؛ أو صعود حركات الإسلام السياسي وميليشيات مسلَّحة لا تؤمن بالدولة الوطنية. والخطر الثاني هو حدوث فراغ استراتيجي في العالم العربي؛ نتيجة لانحسار دور دول عربية كبرى، مثل مصر والعراق وسوريا، وسعي قوًى غير عربية (إيران وتركيا) إلى استغلال

هـذا الفراغ. وهـذان الخطـران، أو التحديـان؛ فرضا على دولـة الإمارات أن تبـادر -منفـردةً أحيانًا، ومـع دول أحيانًا أخـرى- إلى التدخل للحفاظ عـلى الأمـن العربي؛ كـما فعلت في دعـم اسـتقرار البحرين في عـام 2011، ودعـم ثـورة 30 يونيـو 2013 ضـد حكـم الإخـوان المسـلمين في مـصر؛ والانضـمام إلى عمليـة «الناتـو» لحمايـة الشـعب الليبـي في عـام 2011؛ ثم دعـم الجيـش الوطنـي الليبـي بقيـادة المشـير خليفـة حفـتر في مواجهـة الفصائـل والميليشـيات المتطرّفـة والإخوانيـة بعد عـام 2013.

ثانيًـا: تصاعُـد الظاهـرة الإرهابيـة مـع تمـدُّد تنظيـم «داعـش» في العـراق وسـوريا في صيـف عـام 2014؛ وهـو ما جعـل الإمـارات تنضم إلى التحالـف الـدولي لمحاربـة «داعـش»؛ وتشـارك في العمليـات الجويـة للتحالـف ضـد التنظيـم الإرهـابي عـلى الأرض السـورية.

ثالثًـا: بـروز الخطر الحوثـي في اليمـن، وانقلابه على الشرعيـة اليمنية مـع اجتيـاح صنعـاء في سـبتمبر 2014؛ وتحـوُّل الجماعـة وكيـلًا لإيـران؛ الأمـر الـذي جعـل الإمارات تنضـم إلى التحالـف العربي لدعـم الشرعية بقيـادة السـعودية، الـذي كُـوِّنَ في مـارس 2015، وتشـارك في العمليـات الجويـة، وترسـل قـوات إلى اليمـن ضمـن عمليـة «عاصفـة الحـزم»، ثـم عمليـة «إعـادة الأمل».

رابعًـا: توجُّـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، في عهد الرئيـس باراك أوبامـا، نحـو إعـادة النظـر في اسـتراتيجيتها بمنطقـة الشرق الأوسـط مع

تبنّيها «التحول نحو آسيا» لمواجهة التحدي الصيني المتصاعد؛ وهذا التغير الاستراتيجي الأمريكي خلق تحديات لدول المنطقة، ومنها دولة الإمارات؛ ولا سيَّما أنه تزامن مع إبرام «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الاتفاق النووي) مع إيران عام 2015، الذي كان من تداعياته تعزيز التمدُّد الإيراني في المنطقة العربية.

ولمواجهة تلك المهددات الإقليمية، وحالة الفوضى والاضطراب التي عَصفت بالعالم العربي، في المدَّة من عام 2011 إلى عام 2020؛ تبنَّت دولة الإمارات نهجًا «تدخليًّا»؛ وكان واضحًا أن مقاربة السياسة الإماراتية ترى أنه ينبغي التحرك الفاعل من أجل الحيلولة دون انهيار الدول الوطنية في المنطقة العربية، وتفكُّكها، وعدم تركها نهبًا للميليشيات والجماعات «ما دون الدولة» التي لا تؤمن بالكيانات الوطنية، وتتبنَّى أيديولوجيات عابرة للدول، ومرتبطة بأجندات قوًى تسعى إلى الهيمنة الإقليمية.

وفي الوقت نفسه كان التحرك الإماراتي «الإقليمي» ينطلق من إدراك مفاده أن العمل على استقرار الإقليم؛ والسعي إلى وقف الفوضى والاضطرابات في أرجائه، غير منفصلَين عن العمل على استقرار الإمارات، وحماية نموذجها التنموي وقيمها القائمة على التسامح والتعايش والاعتدال؛ فإذا تأخرت الإمارات في منع التهديدات الحاصلة على مقربة من حدودها؛ فإن هذا يعني أن هذه التهديدات قد تصل إليها؛ لذا بات جليًّا أن الإمارات، منذ عام 2011، لم تَعُد

لاعبًا ثانويًّا في الشرق الأوسط، وبرزت بصفتها قوة إقليمية رائدة؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن يصفها جيمس ماتيس، وزير الدفاع الأمريكي السابق، بـ«إسبرطة الصغيرة».[1]

السياسة الإماراتية ما بعد كورونا

لعبت متغيّرات عدَّة دورًا رئيسيًّا في دفع دولة الإمارات إلى مراجعة سياستها الخارجية؛ وإجراء تحول دراماتيكي فيها، عام 2021، من أبرزها ما يأتي:[2]

أولًا: تفشي فيروس «كوفيد-19»، وتحوُّله وباءً عالميًّا في مارس 2020، وكانت هذه الجائحة بمنزلة «البجعة السوداء» وفق مفهوم المفكر نسيم طالب؛ فقد أثَّرت التداعيات الاقتصادية التي تمخَّضت عنها في اقتصاد دولة الإمارات؛ فضلًا عن الاقتصادَين الإقليمي والعالمي. وقد أسهمت الجائحة في «إعادة الإمارات ترتيب أولوياتها الإقليمية» عن طريق «بناء التواصل والجسور مع الدول كافة، وضمنها تلك التي تُعاني اختلافات حقيقية معها»؛[3] مع التركيز على التنمية الاقتصادية.

---

1 للمزيد بشأن السياسة الإماراتية في هذه الحقبة، انظر: د. ابتسام الكتبي، **نموذج دولة الإمارات في بناء القوة وتحولات سياستها الخارجية** (أبوظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2021)، ص 39-52.

2 انظر: مركز الإمارات للسياسات، «كيف يمكن فهم الانعطافة الأخيرة في السياسة الخارجية الإماراتية؟» «إيجاز»، 1 سبتمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3edqbzW

3 انظر نص كلمة الدكتور أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس الدولة، في «ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثامن» لمركز الإمارات للسياسات، 15 نوفمبر 2021، على الرابط:
https://bit.ly/32iK5GW

ثانيًا: وصول إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض في يناير 2021، وتبنّيها توجُّهات في السياسة الخارجية تجاه المنطقة مغايرة لإدارة ترامب السابقة، ومنها حرصها على تهدئة التوترات في الإقليم، ودعم الوصول إلى تسوية للصراعات فيه، وتخفيف حدَّة الاستقطابات في المنطقة؛ ولا سيَّما أن هذه التوجهات تترافق مع توجهات أمريكية أكثر استراتيجيةً تتعلق بتخفيف البصمة العسكرية الأمريكية في المنطقة؛ والأهم تبلور شكوك لدى دول المنطقة برمتها بشأن إمكانية الاعتماد على الدور الأمريكي لرعاية حالة التوازن؛ بما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا سيَّما بعد ما شاهدته من الانسحاب الفوضوي الأمريكي من أفغانستان في نهاية أغسطس الماضي.

ثالثًا: توصُّل أغلب الدول في المنطقة إلى أن الاستقطابات الإقليمية، سواء بين المحور التركي-القطري، والمحور السعودي-الإماراتي-المصري-البحريني، أو بين المحور الإيراني والمحور السعودي-الإماراتي-البحريني؛ أضرَّت باستقرار المنطقة؛ وأثَّرت في الموارد السياسية والاقتصادية لجميع هذه الدول؛ والأهم أن تلك الاستقطابات دخلت مرحلة الجمود بحيث لم تعد تحقق أهدافًا أو مصالح جديدة لجميع الأطراف؛ لذا اقتنعت جميع دول المنطقة بالحاجة إلى احتواء التصعيد de-escalation؛ فكان الدفع نحو المصالحة الخليجية في قمة العُلا الخليجية، التي عُقِدَت في يناير 2021، وبدء الحوارات الثنائية التركية-السعودية، والتركية-المصرية، والإيرانية-السعودية.

ولكنْ لا يمكن إغفال أن المراجعة في السياسة الخارجية الإماراتية بدأت منذ عام 2019، وكان من مقدماتها الانسحاب من العمليات العسكرية باليمن في يوليو 2019، ولكنَّ المؤشر الأهم إلى أن السياسة الإماراتية تدخل مرحلة جديدة هو التوصُّل إلى «الاتفاق الإبراهيمي» مع إسرائيل برعاية أمريكية في 13 أغسطس 2020، الذي تحول اتفاق سلام مع توقيعه رسميًّا بواشنطن في 15 سبتمبر 2020 (شمل مملكة البحرين أيضًا)؛ فقد جسَّد هذا الاتفاق المقاربةَ الجديدة التي تتبنَّاها دولة الإمارات للصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وهي المقاربة التي ترتكز على إعطاء الأولويَّة للدبلوماسية على المواجهة، وبناء العلاقات على أسس الحوار والمصالح المشتركة، وجعل الأولوية هي ازدهار شعوب المنطقة.

توجُّهات السياسة الخارجية الجديدة

تقوم السياسة الخارجية الجديدة لدولة الإمارات على ثلاثة توجهات رئيسية:

أولًا: إصلاح العلاقة مع الدول المناقضة، أو المنافسة، إقليميًّا؛ عن طريق الانطلاق من التوافق على الملفات والمصالح المشتركة، وتعزيز التعاون في هذه المجالات، والحوار معها بشأن الملفات الخلافية؛ ومحاولة تجاوز «اللعبة الصفريَّة» فيها؛ وهذا ما فعلته الإمارات عن طريق زيارة سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن الوطني،

أنقـرة، ولقـاء رجـب طيب أردوجـان، الرئيـس التركي، في 18 أغسـطس 2021، وتـم الاتفـاق فيهـا عـلى أن «تقـوم الإمـارات قريبًـا باسـتثمارات كبـيرة في تركيـا»؛ بحسـب تصريـح أردوجان؛[4] وتبـع هذا اللقـاء اتصالٌ هاتفـيٌّ بـين الرئيـس التركـي، وصاحـب السـمو الشـيخ محمد بـن زايد آل نهيـان، ولي عهـد أبوظبـي، نائـب القائد الأعـلى للقوات المسـلحة، في 31 أغسـطس، ثـم زيارة صاحب السـمو الشـيخ محمد بن زايـد آل نهيان لتركيـا في 24 نوفمـبر 2021، التـي تُوّجـت بتوقيـع عـدد مـن مذكـرات التفاهـم، وإعـلان الإمـارات تأسـيس صنـدوق لدعـم الاسـتثمارات في تركيـا بقيمـة 10 مليـارات دولار.[5] وفي السـياق نفسـه أيضًـا زار سـمو الشـيخ طحنـون بـن زايـد آل نهيـان الدوحـة في 26 أغسـطس؛ واجتمع بالشـيخ تميـم بـن حمد آل ثـاني، أمير قطـر، وهـي الزيارة الأولى لمسـؤول إمـاراتي للدوحـة منـذ بـدء مقاطعتهـا في عـام 2017، واجتمـع صاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتـوم، نائـب رئيس الدولـة، رئيس مجلـس الـوزراء، حاكـم دبي، رعـاه الله، مـع أمـير قطر على هامـش «قمة بغـداد للتعـاون والشراكـة» التـي عُقِـدَت في 28 أغسـطس 2021.[6] كـما قـام سـمو الشـيخ عبدالله بـن زايد آل نهيـان، وزيـر الخارجيـة والتعاون

4 «أردوغـان: الإمـارات بصـدد إقامـة اسـتثمارات كبـيرة في تركيـا»، **وكالـة الأناضـول للأنبـاء**، 18 أغسـطس 2021، عـلى الرابـط: https://bit.ly/38PrWAs

5 للمزيـد حـول سـياقات زيـارة الشـيخ محمـد بـن زايـد لتركيـا، انظـر: د. ابتسـام الكتبـي، «زيـارة ولي عهـد أبوظبـي إلى تركيـا؛ خطـوة جديـدة في مواءمـة الاقتصـاد والسياسـة»، «إيجـاز»، 24 نوفمـبر 2021، عـلى الرابـط: https://bit.ly/3J763O5

6 «محمـد بـن راشـد يلتقـي أمـير قطـر في بغـداد»، صحيفـة **البيـان** (دبي)، 28 أغسـطس 2021، عـلى الرابـط: https://bit.ly/3l1aBdv

الـدولي، بزيـارة لدمشـق في 9 نوفمـبر 2021، التقـى فيهـا بشـار الأسـد، الرئيـس السـوري؛ وهـي الزيـارة التي عكسـت قيـادة الإمـارات توجُّه الانفتـاح العربي على دمشـق لدعم اسـتقرار سـوريا، وتجـاوُز التداعيات التـي خلَّفتهـا الحرب السـورية.[7]

ثانيًـا: تخفيـف التوتـرات والاسـتقطابات الإقليميـة عـن طريق دعم جهـود الاسـتقرار في الإقليـم، ومبـادرات الحوار بـين الأطـراف الإقليمية المتنازعـة؛ لذا نجد أن الإمـارات دعمت الحـوار التركي-المصري، والحوار السـعودي-الإيراني، كما تبنَّت سياسـة الحوار وخفض التصعيـد مع إيران؛ بعـد اسـتهداف منشـآت «أرامكـو» شرق السـعودية بالصواريـخ الجوَّالـة والطائـرات المسـيَّرة في سـبتمبر 2019، وكذلـك بعد سلسـلة مـن الهجمات التـي اسـتهدفت ناقـلات نفطيـة في مضيـق هرمـز وخليج عُـمان في صيف العـام نفسـه؛ فوقَّعت مذكـرة لتعزيز التعـاون في مجال أمن الحـدود البحرية في أغسـطس 2019، وأيـدت اسـتئناف مفاوضـات فيينـا لإحيـاء الاتفـاق النـووي، التـي انطلقـت في إبريـل 2021، وأرسـلت إشـارات إيجابيـة إلى حكومـة إبراهيم رئيـسي، الرئيـس الإيـراني المنتخَب في يونيـو 2021.

ثالثًـا: يجـب أن تكـون السياسـة الخارجيـة للدولـة مدفوعـة بأولوية واحـدة هـي الاقتصـاد؛ وهذا مـا أكـده الدكتور أنـور قرقاش، المستشـار الدبلومـاسي لرئيـس الدولـة، حـين قـال: «الإمـارات مسـتمرَّة في بنـاء

7 «عبدالله بـن زايـد أرفـع مسـؤول إمـاراتي يـزور دمشـق منـذ انـدلاع العنـف»، **دويتشـه فيلـه**، 9 نوفمـبر 2021، عـلى الرابـط: https://bit.ly/3pfqdgN

الجسور، وتوطيد العلاقات. وأولويَّات الازدهار والتنمية هي... قاطرة سياستنا الخارجية».[8] كما أكَّدَت هذا الهدف وثيقة «مبادئ الخمسين» المعلَنَة في الخامس من سبتمبر الماضي، التي ترسم الخريطة السياسية والتنموية للسنوات المقبلة بعد مرور خمسين عامًا على تأسيس الدولة؛ إذ جاء في المبدأ الثالث أن «السياسة الخارجية لدولة الإمارات هي أداة لخدمة الأهداف الوطنية العليا، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات؛ [فـ]هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد»؛ بل إن الوثيقة نفسها أكدت التوجُّهين الأوَّلَين -أعلاه- حين ذكرت في المبدأ الخامس أن «تطوير علاقات سياسية واقتصادية وشعبية مستقرة وإيجابية مع المحيط يُعَدُّ إحدى أهم أولويات السياسة الخارجية»، كما ورد في المبدأ العاشر أن «الدعوة إلى السلم والسلام والمفاوضات لحل الخلافات كافة هي الأساس في السياسة الخارجية لدولة الإمارات»؛[9] ومن هنا يمكن فهم الخطوات التي اتخذتها الدولة أخيرًا لتعزيز ريادتها الاقتصادية الإقليمية، وترسيخ مكانتها بين أكثر الدول جاذبيةً للعمل والحياة في العالم؛ وأهمها القرارات الإماراتية غير المسبوقة خليجيًّا، التي أجازت منح المستثمرين والعلماء والموهوبين والمتخصصين الجنسية والإقامات الطويلة الأمد؛ من أجل تمكين نموذج التنمية؛ وتعزيز

8 انظر الرابط: https://bit.ly/3jOkAUe

9 «ترسم مستقبل الإمارات.. هذه المبادئ الـ10 لـ "وثيقة الخمسين"»، **سي إن إن بالعربية**، 5 سبتمبر 2021، على الرابط: https://cnn.it/3BOmBG8

البيئتين الاقتصادية والاستثمارية؛[10] فضلًا عن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة لتحقيق الهدف نفسه؛ وأهمها تعديل القوانين والتشريعات فيما يخص الأحوال الشخصية، وتعديل نظام العمل والإجازة الأسبوعية بدءًا من مطلع العام الجديد.[11]

وهذه التوجهات الثلاثة لخَّصها الدكتور أنور قرقاش، في مداخلته التي ألقاها بمؤتمر معهد دول الخليج العربية بواشنطن في ديسمبر الماضي، حينما ذكر الحاجة إلى إعادة التمركز، وتجنُّب الفراغ والتصعيد، وضرورة وضع الاقتصاد في مرتبة واحدة مع الأمن والاستقرار.[12]

مستقبل السياسة الخارجية الإماراتية

يَظهر من الحراك الدبلوماسي والسياسي الإماراتي النشط في عام 2021 أن دولة الإمارات تدخل في مرحلة سياسية جديدة «تسعى فيها إلى بناء الجسور؛ وتعظيم القواسم، والعمل المشترك مع الأصدقاء والأشقاء؛ لضمان عقود مقبلة من الاستقرار الإقليمي»، وفق قول الدكتور أنور قرقاش.[13]

---

10 «الإمارات تقر تعديلات تمنح الجنسية للمستثمرين وأصحاب مهن أخرى مثل العلماء والأطباء»، **فرانس 24**، 30 يناير 2021، على الرابط: https://bit.ly/2WYwLoD

11 «نظام جديد للعمل الأسبوعي في الإمارات ليكون 4 أيام ونصف يوم عمل»، صحيفة **البيان** (دبي)، 8 ديسمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3qeEedZ

12 نقلًا عن: راغدة درغام، «صوغ الرؤى في زمن الضجيج»، صحيفة **النهار العربي** (بيروت)، 12 ديسمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3miJY5i

13 «مستشار الرئيس الإماراتي يعلق على مكالمة أردوغان وولي عهد أبوظبي»، **الحرة**، 31 أغسطس 2021، على الرابط: https://arbne.ws/3nkbCQy

ومع أن الإمارات سعت إلى «تصفير المشكلات» مع الخصوم الإقليميين، ولا سيّما تركيا وإيران؛ فإن هذا لا يعني التماهي مع هذه الدول في القضايا والملفات الخلافية، ولكن تبنّي مقاربة جديدة في السياسة الخارجية تقوم على توسيع المصالح المشتركة مع هذه الدول، وبخاصةٍ المصالح الاقتصادية والتجارية، والتعاون معها في القضايا الإقليمية التي هي محل توافق بينهما. أما فيما يخص ملفات الخلاف؛ فتمكن إدارتها عن طريق الحوار البنَّاء معها، والحيلولة دون أن يصل هذا إلى حد الصدام الخشن.

وفي ظل توجه واشنطن الاستراتيجي إلى إعادة هيكلة سياستها ووجودها العسكري في المنطقة؛ فإن الإمارات تدرك أن دول الإقليم مُطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بالعمل معًا؛ بطريقة ثنائية ومتعددة الأطراف؛ من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي؛ ومواجهة التحديات المشتركة. والسياسة الإماراتية بما تتسم به من مرونة كبيرة، وسهولة تكيُّف، كانت المبادِرة في هذا المضمار. ومن ناحية أخرى؛ وبرغم أن دور الولايات المتحدة يبقى محوريًّا في الحفاظ على استقرار المنطقة؛ فإن دولة الإمارات تدرك أن شكل هذا الدور سيتغير؛[14] لذا تبقى الولايات المتحدة «الشريك الأمني الرئيسي للإمارات»؛ لكنها

14 بالرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين -وآخرها تصريح لويد أوستن، وزير الدفاع الأمريكي، في «حوار المنامة 2021»- التي تؤكد أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة الدفاع عن أمن المنطقة ومصالحها وقواتها. انظر: «"حوار المنامة" وزير الدفاع الأمريكي: ملتزمون بأمن المنطقة في مواجهة تحديات القرن 21»، صحيفة **الرؤية** (دبي)، 20 نوفمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3pfCHVW

تعـي أيضـاً أنه «مـن المهم العمـل مـع شركاء دوليين، بأسـلوب تعاوني في المنطقـة للحـد مـن عـدم الاسـتقرار، وتجنُّـب ظهور فـراغ في القـوة»؛ كما ذكـر الدكتـور أنـور قرقـاش، في كلمتـه بالمؤتمر السـنوي لمركـز الإمارات للسياسـات.[15] ومـن هنا فإن الإمارات مسـتمرة في تطويـر علاقة الشراكة الاقتصاديـة مـع الصـين، وتوثيـق العلاقـة مع روسـيا، وتوسـيع الشراكة مـع الاتحـاد الأوروبي، وفي مقدمتـه فرنسـا، كما وجدنـا في إبرامهـا صفقة الأسـلحة الضخمـة الأخيرة.[16]

ختامًـا بينـما اعتقـد بعـض المراقبـين أن التحـول الـذي شـهدته السياسـة الإماراتيـة أخيرًا يمثـل انكفـاءً إلى الداخل؛ فإن الحقيقـة أن هذا التحـول لا يعكـس تغـيرًا في أهداف هذه السياسـة؛ بقدر مـا يمثل تعديلًا في توجهاتهـا، ووسـائلها، وأدواتهـا؛ وذلـك بالاسـتمرار في لعـب الـدور الفاعـل المؤثـر، ولكـن عـن طريـق دعـم الاسـتقرار الإقليمـي، والعمل مـع جميـع دول المنطقـة لمواجهـة التحديـات المشـتركة، والتركيـز عـلى بنـاء الاقتصـاد، وتطويـر النمـوذج التنمـوي. وهـذا التحول في السياسـة الإماراتيـة لا يمثـل خطـوةً تكتيكيـة آنيـة؛ بل هـو توجهٌ اسـتراتيجي يأتي في سـياق تحولات جيواسـتراتيجية واسـعة، وسـيتم تأكيده في أثناء شـغل الدولـة العضويـة غـير الدائمة في مجلس الأمـن، التابع لهيئـة الأمم المتحدة في عامـي 2022 و2023.

15 كلمة الدكتور أنور قرقاش في «ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثامن»، مصدر سابق.

16 «الإمـارات تشـتري 80 طائـرة رافـال و12 مروحيـة في صفقـة "تاريخيـة" مـع فرنسـا»، **فرانـس 24**، 3 ديسـمبر 2021، عـلى الرابـط: https://bit.ly/3pdtAVt

الفكر التاريخي الإماراتي

الأستاذ الدكتور حسن محمد النابودة

التاريخ هو سرد مستمر لأحداث الماضي، ومجتمعاته، والأماكن التي مكَثَ فيها الفرد، والأحداث والوقائع التي شهدها أو شارك فيها. ومن خلال دراسة التاريخ يمكن فهم كيف تغيَّر الأفراد، وكيف تطوّرت المجتمعات، وكيف أسهم الماضي في تشكيل المستقبل؛ وبعبارة أخرى كيف نشأ المجتمع الإنساني الذي نعيش فيه؛ فالتاريخ يساعدنا على معرفة كيف نتعامل مع الحاضر والمستقبل.

ويتضمّن التاريخ آلافًا من القصص المختلفة والمتعارضة أحيانًا؛ لذلك يخضع لمراجعة مستمرة ولإعادة تفسير؛ فكل جيل ينظر إلى الماضي حسب معايير عصره وأولوياته وقيمه، ويصل إلى استنتاجات مختلفة عمّا وصل إليها سَلَفه. ولا يمكن البحث في التاريخ بمعزل عن التخصّصات الأخرى، مثل الاقتصاد والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلم الآثار وعلم العملات واللغويات.

ويخضع عمل المؤرّخ لمعياريَن أساسيَّين هما: «التفكير» و«المراجعة»، ويتضمّن شرحًا وتحليلًا ووصفًا ومناقشةً للأحداث بموضوعية ومنطق، وينبغي أن يدعم مُخرجاته دائمًا بالأدلة والبراهين، ويلتزم تمامًا المنهجيات الأساسية للتأريخ.

وإذا أردنا تأريخ الأحداث القديمة التي مرّت بها المنطقة التي تشكّل دولة الإمارات حاليًّا؛ فإننا لا نصنع هذا التاريخ، وإنما نعيد إنتاجه باستخدام مصادر متنوعة؛ إذ تتطلّب كتابته الاعتماد على الأدلة الملموسة، مثل اللُّقى والآثار والمقتنيات، في حين يعتمد التأريخ الحديث على الوثائق، والمصادر المدوَّنة، والنقل المتواتر، والأدلة المادية، مثل المباني الأثرية والمسكوكات وغيرها.

وتتعدّد مصادر تاريخ دولة الإمارات؛ فعمر حضارة الإنسان على أرضها يمتدّ لآلاف السنين؛ حتى إن شعار «إكسبو 2020 دبي» استُلهم من قطعة أثرية عُثر عليها في موقع صاروج الحديد الواقع بين إمارة دبي ومدينة العين؛ ما يؤكد أن هذه الأرض كانت ولا تزال ملتقى مختلف الحضارات والثقافات، وحلقة الوصل بين شعوبها.

وتُعدّ المصادر المتوافرة لتأريخ الأحداث التي مرّت بها أرض الإمارات منذ ظهور الإسلام إلى فترة قدوم البرتغاليين شحيحة وغير كافية لبناء تسلسل تاريخي واضح؛ لكن الاكتشافات الأثرية الحديثة أعطت صورة أوضح عن المستوطنات البشرية وتاريخها الاجتماعي آنذاك. وتبقى أراجيز الملّاح أحمد بن ماجد (1418م–1501م) المصدر المكتوب الوحيد لتلك الفترة، وبرغم ولادته في أواخرها، فإن أراجيزه تضمّنت إشارات مهمّة لمن أراد التأريخ الملاحي لأبناء الإمارات؛ فهو أول مصدر أشار إلى أسماء المدن الرئيسية في الإمارات الشمالية. كما ترك لنا الرحّالة الإيطالي

كاسبارو بالبي، الذي زار السواحل الإماراتية، نصوصًا مهمّة تضمّنت أسماء القرى والمدن من دلما إلى السواحل الشرقية.

ولدراسة الفترة التي أعقبت الوجود البرتغالي في المنطقة يستخدم المؤرّخون الوثائق الأرشيفية للدول الكبرى التي حضرت إلى المنطقة، وخاصة الأرشيف البريطاني الضخم الذي أصبح مصدرًا مهمًّا، ووحيدًا أحيانًا، للتأريخ لأحداث معيّنة، أو لمنطقة محدّدة، أو لفترة ما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع أن غاية هذا الأرشيف هي حفظ الوثائق لأغراض سياسية أو عسكرية تخدم المصالح البريطانية، وبرغم إدراج بعض هذه الوثائق في سياق لا يمتّ للواقع بصلة، وتشويه الحقائق التاريخية أحيانًا، فإن المؤرخين اعتمدوا على هذه الوثائق لتأريخ أحداث تلك الحقبة؛ خاصة أن معظمها كتبه عسكريون وسياسيون بريطانيون؛ والبحث عن بدائل لهذه الوثائق يتطلّب عملًا وجهدًا كبيرين، كما أن المصادر العربية البديلة شحيحة التفاصيل؛ والروايات المحلية الشفهية كُتبت بعد زمن طويل، وتفتقد التسلسل المنطقي للأحداث.

ولذا ينبغي توظيف منهجية نقدية تحليلية عند استخدام تلك الوثائق لتأريخ أحداث القرن التاسع عشر في منطقة الخليج العربي؛ إذ إن التحليل والنقد والمقاربة والمقارنة بين مختلف المصادر من شأنها أن تساعد المؤرخ على الوصول إلى الحقائق، وإدراك الدوافع الحقيقية للأحداث المهمّة التي عاشتها المنطقة، وتفسير الخلافات بين الأطراف المتنافسة وجذورها، والدور البريطاني في إذكاء جذوة هذه الخلافات

التي تمخّضت عن سلسلة من المعاهدات لم تنتهِ إلا مع انتهاء الوجود البريطاني في المنطقة عام 1971.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الرحّالة والمقيمين في المنطقة خطّوا كتبًا ومقالات ومذكرات اقتصادية واجتماعية ثريّة بالمعلومات، وأهمّها ما كتبه وليم بلجريف الذي زار منطقة الإمارات في منتصف القرن التاسع عشر، ودوَّن معلومات مهمّة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها.

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ وبسبب التطورات الإقليمية، بدأت الأوضاع في المنطقة تأخذ منحًى جديدًا؛ فبدأت تتشكّل تحالفات سياسية ترنو إلى الاستقلال والتوجه نحو العالمية، وكانت إمارة أبوظبي حينها قد قطعت شوطًا كبيرًا نحو العالمية والتطلّع إلى المستقبل بفضل سياسات الشيخ زايد الأول، الذي حكم الإمارة قرابة نصف قرن، وترك إرثًا سياسيًّا واقتصاديًّا يؤسّس لمرحلة جديدة؛ فخَطَت الإمارة في عهد أبنائه وأحفاده خطًى كبيرة وسريعة وواثقة نحو التقدّم والازدهار. وبدأت حينها قصة دبي أيضًا؛ إذ أخذت الإمارة الصغيرة تنمو وتزدهر، وأصبحت منذ بداية القرن العشرين مركزًا تجاريًّا مهمًّا بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي وإلغاء الضرائب، التي انتهجها حاكمها آنذاك، الشيخ مكتوم بن حشر؛ جاعلًا من دبي مركزًا للسفن التجارية الآتية من المحيط الهندي بإنشائه الميناء الوحيد في المنطقة.

وفي بداية القرن العشرين أيضًا، ومع ازدهار حركة التجارة، وسفر كثير من الإماراتيين إلى الخارج، وخاصة إلى الهند، بدأت

حركة التعليم والثقافة في التطوّر تدريجيًّا، واتسعت دائرة الاهتمام بها بتواصل كثير من أعيان الدولة مع حركات التحرّر، ومع القوميين العرب في بلاد الشام والعراق ومصر، وظهرت الكثير من الكتابات التي انتقدت الهيمنة البريطانية، وأرَّخت لحقبة جديدة غيّرت الكثير من المفاهيم والأفكار التي طالما روّجت لها آلة الدعاية البريطانية عن عرب الخليج.

وأصبح متاحًا للمؤرّخ المعاصر مصادر متنوعة، ومتفاوتة الأهمية، ومتباينة التفاصيل والجودة؛ نُشر بعضها في دول مجاورة مثل عُمان والسعودية، إلى جانب وجود كتابات محلية سُطّرت على شكل حوليَّات؛ أهمّها كتاب «عقود الجمان في أيام آل سعود في عُمان» لمؤلفه عبدالله المطوع.

وبمرور الزمن تزايد التنوع في هذه المصادر، وتوسّعت تقارير المقيمين والوكلاء المحليين البريطانيين لتشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ خاصة مع ظهور «اتفاقيات النفط» التي أملَت على بريطانيا اتباع سياسة متوازنة للحفاظ على مصالحها في ظل ظهور لاعبين جدد على الساحة الخليجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد الحرب العالمية الأولى شهدت منطقة الخليج العربي العديد من الأحداث والتطوّرات التي يتطلّب التأريخ لها الرجوع إلى الكثير من المصادر والمراجع المتنوعة. أما ثلاثينيات القرن الماضي؛ فقد تميّز

تأريخ أحداثها بالتركيز على اكتشاف النفط، وحصول بريطانيا على تعهّدات من حكام المنطقة بعدم منح أي امتياز نفطي إلا لِمَن ترتضيه حكومتها، بعد ممارستها ضغوطًا سياسية وحتى التلويح باللجوء إلى الخيار العسكري؛ خاصة بعد أن وصلت مفاوضاتها مع الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي آنذاك، إلى طريق مسدود.

وقُبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت المنطقة تتحرّر من إملاءات بريطانيا وقراراتها التعسفية، ويمكن أن يجد المؤرّخ في هذه الفترة مادة تاريخية حافلة بالأحداث والتطورات؛ فقد وفّرت التقارير المتعلقة بمجريات الأحداث في الخليج، واهتمام الصحافة العالمية بها، مادة تاريخية دسمة؛ يمكن أن تسهم في التوثيق لتاريخ تلك الفترة بموضوعية أكبر وبتحليل أعمق.

وفي الختام، ربما مضت الأمور سابقًا على شاكلة «أرشيفهم وتاريخنا»، ولكننا اليوم، ونحن نخطو في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، نملي بأنفسنا ما ستخطُّه الأرشيفات؛ أو سيكتبه التاريخ عنا بإنجازاتنا واستشرافنا مستقبلًا يضمن لشعب الإمارات التميّز والنهوض المستمرين.

الفكر التربوي الإماراتي: العولمة والهوية.. والتعليم من الكمّ إلى الكيف

الدكتور خليفة علي السويدي

يخطو التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات واثقة ومتسارعة على جميع المستويات؛ بهدف الوصول إلى تعليم عالي الجودة وعالمي الطموحات والأبعاد. وبرغم الإنجازات التي تحققت، فهناك بعض مواضعِ قصورٍ شابت مسيرة التطوّر التعليمي، وأثرت في حجم التوقعات المرجوة منها. ونحن إذ نُعِدّ العُدَّة للخمسين عامًا المقبلة، لا بُدَّ من أن نقوّم هذه المسيرة بشكل موضوعي وبمنهجية نقدية؛ لتحديد مواضع الخلل إن وجدت، وتحويل التحدّيات إلى فرص للتطوير باتجاه تحقيق الأهداف الطموحة التي خطَّتها قيادتنا السياسية الرشيدة بكل ثقة للوصول إلى تعليم عربيِّ الهوية، عالمي المستوى.

مرَّ تاريخ التعليم في دولة الإمارات بثلاث مراحل؛ بدأت بمرحلة محاكاة التجارب العربية، وأعقبتها مرحلة البحث عن الهوية التعليمية، وأخيرًا مرحلة التوافق مع المعايير الدولية؛ فقبل قيام الاتحاد في عام 1971 تبنّت مدارس الدولة مناهج الدول العربية الداعمة للتعليم والمموّلة له، ومع قيام الاتحاد بدأت وزارة التربية والتعليم ببناء المناهج الوطنية وتطويرها، ويمكننا تسمية هذه الحقبة

مرحلة البحث عن الهوية التعليمية الإماراتية. أما مرحلة التعليم التي نعيشها اليوم؛ فنسمّيها مرحلة الاستجابة أو التوافق مع المعايير الدولية السائدة، وهي انعكاس واضح لظاهرة العولمة التي يعيشها عالمنا، ونجد الأجيال فيها مرة أخرى -وخاصة في منظومة التعليم الخاص التي تجاوزت نسبة المواطنين الملتحقين بها في بعض الإمارات الخمسين في المئة- تعاني غياب اللسان العربي الفصيح، وتحتاج إلى زيادة تَمَثّل قيم المجتمع الإماراتي التي تعكس خصوصية هذه الأمة. وبرغم الجهود التي تبذلها الجهات المعنية للحفاظ على البعد الوطني، من خلال مناهج صُمّمت لهذا الهدف مثل مادة التربية الأخلاقية، فإن طرائق تنفيذ هذه التوجهات لا بدّ لها من المزيد من التحديث والتطوير.

وبرغم وجود تحدّيات خاصة تواجه التعليم في منطقتنا، فإن مستقبله وتحدّياته في دولة الإمارات لا تختلف عن تلك التي تواجهها سائر دول العالم؛ ما دعا المهتمين عالميًّا في مجالي استشراف مستقبل التعليم، وتعليم المستقبل، إلى البحث عن المعارف والمهارات والقيم الواجب تعزيزها لدى جيل الغد لتحقيق النجاح في سوق العمل المتجدّدة. ومن أفضل البحوث المتخصّصة في هذا الإطار ما قدّمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في دراستها العالمية المعروفة باسم «مشروع مستقبل التعليم والمهارات 2030»؛ إذ أجابت عن بعض التساؤلات الأساسية للتعليم في المستقبل، مثل: ما المعارف والمهارات والسلوكيات والقيم التي يحتاج إليها تلميذ

اليوم لمواجهة المستقبل؟ وكيف نطوّر منظومة التعليم لتحقيق ذلك بكفاءة عالية؟

وقد استفادت دول عديدة حول العالم من هذه التقارير، وبدأت الاستعداد لمستقبل التعليم، مع الحفاظ على خصوصياتها وهوياتها الوطنية؛ ولعلّ دولًا مثل سنغافورة، وكوريا، وفنلندا، وخاصة إستونيا التي تمكّنت في العقد الأخير من تطوير التعليم وحققت الصدارة العالمية في الاختبارات الدولية؛ تُعدّ أمثلة واضحة على أن تحقيق المعايير الدولية لا يقتضي التنازل عن خصوصية المجتمع وهويته.

وقد مرّ مجال التربية والتعليم في دولة الإمارات بمنعطفات أثّرت إلى حدٍّ ما في تحقيق الأهداف المرجوة، ولعلّ أهمّها تأثر التعليم بتغيير هرم القيادة التعليمية؛ إذ يجد المتابع لمستجدات التربية والتعليم في الدولة أن وزارة التربية والتعليم تبدأ مع كل تعديل وزاري يطول المنظومة التعليمية بمشروعات جديدة من «مرحلة الصفر»؛ فرأينا مثلًا تجربة «المدرسة النموذجية»، ثم «مدارس الغد»، و«مدارس الشراكات التعليمية» بين القطاعين العام والخاص، و«المدرسة الإماراتية»، وغيرها من التجارب التي لم يسمح الوقت لها بأن تونِع ثمارها، وتؤتي أُكُلها.

كما أننا نعاني قلّة الكوادر المتخصّصة في مجالات عدّة في منظومة التعليم بالدولة، مثل المناهج التعليمية، والإدارة المدرسية، والإشراف التربوي، واقتصادات التعليم، وغيرها.

وإضافة إلى ما سبق نحن في دولة الإمارات بحاجة إلى زيادة تفعيل الشراكة في إدارة التعليم بين الوزارة الاتحادية والدوائر المحلية؛ بما يدعم مسيرة العملية التعليمية، خصوصًا تلك المرتبطة بالمناهج الدراسية.

لقد أصبحت إعادة تعريف التربية والتعليم في الدولة ضرورة جوهرية وشرطًا أساسيًّا في سعينا نحو مستقبل أفضل؛ وذلك لتحديد إذا ما كنا بصدد إعداد جيل يمتلك المؤهلات اللازمة لبناء اقتصاد معرفي؛ أم بصدد إعداد جيل يعتز بوطنه، ويتبنى قيمه، وفي الوقت نفسه يمتلك المؤهلات المطلوبة لتحقيق النجاح في سوق العمل العالمية، ويمثل تحديد هذه الأولويات نقطة انطلاق جديدة للتربية والتعليم. وقد بيّنت الدراسات أن أساليب التربية التقليدية المتبعة في جُلِّ مدارس الوطن العربي عمومًا، ودولة الإمارات خصوصًا، أثرت إيجابًا في زيادة نسبة الذكاء (IQ) -ويُقصد به القدرات العقلية المرتبطة بالمعرفة الإنسانية- لدى المتعلمين؛ لكنها كشفت في المقابل عن انخفاض ملموس في بقية القدرات المرتبطة بالذكاء الإنساني بمفهومه الأوسع، مثل الذكاء العاطفي (EQ) -ويُقصد به قدرة الإنسان على إدراك عواطفه وفهمها وإدارتها، واستخدام المعلومات العاطفية لتوجيه الفكر والسلوك-؛ وهو من أشد أنواع الذكاء تأثيرًا في القدرات الإبداعية للتلاميذ؛ وهو بالضبط ما فشلت في تنميته المدرسة التقليدية. ومَن يبحث في التاريخ المعاصر لتطوير التربية في الدول المتقدّمة، يجد نقلة نوعية وتحوّلًا من فكرة استخدام الذاكرة في التعليم إلى قوة الإبداع، ومن التلميذ المتفوق دراسيًّا إلى الإنسان

الناجح وطنيًّا وعالميًّا، وهذان أمران لا بدّ من التركيز عليهما في سعينا نحو مستقبل تربوي وطني.

أخيرًا وباختصار، فإنه للمضي بخطًى واثقة نحو المستقبل، نحن بحاجة إلى إدارات تعليمية مدعومة بخبرات تخصصيّة تلبّي متطلبات منظومة التعليم ورؤية قيادتها بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ؛ لأن التربية والتعليم شأن وطني في المقام الأول.

الفكر الاجتماعي الإماراتي بين المشافهة والتدوين

الدكتورة سعاد زايد العريمي

خُلق الإنسان في كَبَد، يعيش الشدائد فتدفعه إلى التفكُّر فيما يدور حوله، ويدرك المسبّبات، ويتفاعل معها، ويتدبّر في أموره، ويفكّر بفطرته العقلية التي تعينه على البقاء. ويُعدّ الفكر مرادفًا لوجود الإنسان وإدراكه لذاته؛ فقد ربط الفيلسوف رينيه ديكارت الوجود المادي للإنسان بقدراته العقلية الفكرية بقوله: «أنا أفكر؛ إذن أنا موجود»، والوجود هنا لا يقتصر على الوجود المادي؛ بل هو الوجود الكامل لمخلوق متفرّد بوجوده الروحي والفكري والعقلي؛ فالفكر إذن حالة متفرّدة حباها الله الإنسان دون غيره من المخلوقات، والفكر الاجتماعي هو فكر أصيل مرتبط بالوجود الإنساني في محيطه البشري زمانًا ومكانًا.

وكما أورد أفلاطون في تحليلاته الفلسفية واستنباطاته الفكرية؛ فإن الفكر مرافق لوجود الإنسان على الأرض؛ ولذلك يُخلق الإنسان بقدرات وملكات عقلية فطرية تعينه على التفكير السليم لتدبير شؤونه الحياتية وأموره المصيرية، وتمكّنه من تحدّي الطبيعة وتسخير سائر المخلوقات الأخرى لإعانته على البقاء، الذي طالما كان للأقوى؛ والإنسان هو أقوى المخلوقات بتفكيره ووعيه وإدراكه وذاكرته.

أما المفكر والفيلسوف جان جاك روسو، فربط فكر الإنسان بإدراكه الآخرين المشابهين له، وكيفية التآلف معهم ليعيش في مجتمع متماسك ومتكاتف. ومن أجل أن يحظى هذا المخلوق الفردي بحياة جماعية متكاملة؛ لا بُدَّ من أن يتنازل عن جزء من حريته الطبيعية المطلقة، ويشترك مع الآخرين في حرية عامة تحكمها القواعد الأخلاقية والقيود المجتمعية. ومن أجل أن يلتزم الإنسان هذه القواعد والقيود؛ لا بُدَّ له من وضع قواعد مكتوبة مُلزمة تُشكل عقدًا اجتماعيًّا يلتزمه جميع أفراد المجتمع؛ فعندما يدرك الإنسان الآخر بوجوده المضاد، فهو يفكر في تلك العلاقة الاجتماعية التي تربطه به في بوتقة «الأنا» و«النحن»، ورغبته في التعايش معه. والفكر الاجتماعي هو فكر وجودي بُنيت على أسسه الأفكار الأخرى والمكتشفات المادية التي انبثقت من خلال التعاون البشري، والتفاعل مع البيئة المحيطة، واكتشاف أسرارها بوساطة الملاحظة والتجربة.

الفكر الاجتماعي العربي-الإسلامي

انبثق الفكر الاجتماعي العربي-الإسلامي من قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وحسن التقويم يعني الاكتمال، والإنسان المكتمل مفكّر بطبيعة الحال؛ لأنه خليفة الله في الأرض. لكن لا يتحقق هذا الاكتمال إلا ضمن مجتمعات بشرية، ومن خلالها يتطوّر الفكر الإنساني؛ وهو ما أكده الفيلسوف الفارابي. كما أكد العالم والفيلسوف ابن رشد الفضائل المرتبطة

بالوعي، والإدراك، واحترام القوانين والتزامها، وهي أخلاق رفيعة يتوصّل إليها الفرد من خلال التربية الأخلاقية التي أشار إليها روسو، وأُسِّس من خلالها نتاج فكري مجتمعي رفيع. وبالتالي، يُعدّ الفكر الإسلامي متمّمًا للإرث الإنساني بشكل عام، والفكر الاجتماعي بشكل خاص.

الفكر الاجتماعي الإماراتي

لا بُدّ من أن تمتلك مجتمعات الأرض كافة منظومة للتفكير الاجتماعي؛ فارتباط الإنسان بالجماعة هو نتاج وعي الوجود البشري الجماعي وإدراكه، أما الفكر فهو حالة متقدّمة من مراحل الفلسفة العميقة؛ وبالتالي خلَق الإنسان رابطة اجتماعية إنسانية لحماية نفسه من نفسه، ومن الطبيعة المحيطة به، ومخلوقاتها. وقد أُسِّس الفكر الاجتماعي الإماراتي الأولي بناءً على وعي اجتماعي شفاهي عفوي غير مدوّن؛ وهو ما نستدلّ عليه من خلال القاعدة القيميّة الأخلاقية المتوارثة والمتداولة عبر الأجيال التي عزّزها الفكر الإسلامي لاحقًا. إذن، فالفكر الاجتماعي الإماراتي ليس بمعزل عن الفكر العربي-الإسلامي، ويُعدّ جزءًا من التاريخ العربي والإسلامي المشترك، ولا بُدَّ من أن يرتبط نتاجه العقلي بالنتاج الفكري الاجتماعي العربي الذي مرَّ بالعديد من النكسات التاريخية التي سبّبت إيقاف تطوّره المطّرد منذ عهد الفارابي وابن رشد وابن خلدون. كما أن الفكر الاجتماعي العربي الحديث مرّ بعقبات بنيوية وظيفية، وخاصة في فترة التحديث والتبعية، وارتبط

نتاجه بالعالم الآخر؛ وتحديدًا العالم الغربي الذي يُنظر إليه بصفته الأكثر تقدّمًا ونضجًا وعلمًا.

وعندما نطرح نتاج الفكر الاجتماعي الإماراتي المدوّن ينبغي لنا تحديد الفترة الزمنية لنشأة الدولة الاتحادية؛ دولة المؤسسات والانفتاح على العالم العربي؛ ومن ثَمَّ على العالم بشكل واسع. وارتبط ظهور نتاج الفكر الاجتماعي الإماراتي المكتوب بالتعليم؛ إذ تبنّت الدولة منذ نشأتها التعليم بصفته القاعدة الأساسية لانطلاق مشروعات البناء والتطوير، وركّزت على البنى التحتية حتى انتشرت المشروعات الاقتصادية والتقنية العالمية. ويرتبط نتاج الفكر الاجتماعي بالنضج الفكري الذي يتطلّب بدوره اعترافًا اجتماعيًّا بأهميته، وفترة كافية ليتبلور ويؤسِّس نفسه على قاعدة صلبة.

ويوصف الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في الزمن المعاصر بأنه محدود جدًّا؛ إذ تركّز أغلب الجهود على المشروعات الاقتصادية، والعلوم الطبيعية، والتقنيات الخدمية، وتسير الدولة في مسار تقني-تنموي اقتصادي، وتحقق توهجًا تطويريًّا ماديًّا. أما العلوم الاجتماعية فتحتاج إلى زيادة تسليط الضوء عليها بما يتناسب مع درجة التغيّر الاجتماعي العميق والسريع الذي يمرّ به مجتمع دولة الإمارات، والتداعيات التي سبّبها هذا التغيّر. كما أن الفكر الاجتماعي يجب أن ينشأ في محيط اجتماعي ثابت متسق ومتجانس، وينمو ضمن حركة تجريبية تنظيرية وتحليلية ذات مسار خاص

وإنتاج متميز. وإذا بُسِّط الأمر وعُدَّ الفكر الاجتماعي مجرّد نتاج مدوّن ومنتشر على شكل مؤلفات لرصد الظواهر الاجتماعية ومعالجتها؛ فثمّة فئة من الاجتماعيين في دولة الإمارات لديها نتاج متواصل. أما التنظير الفكري فيحتاج إلى رؤية عميقة تبحر في الماضي، وتعيش الحاضر بكل أبعاده، وتستشرف المستقبل بكل معطياته المتوقعة؛ فالفكر الاجتماعي نتاج ثابت ومتطوّر، ذو قواعد راسية في الموروث الثقافي، ومقوّمات تعتمد على المعطيات المتغيّرة. والسؤال هنا: كيف نعمل في دولة الإمارات على تعزيز بنية الفكر الاجتماعي؟

إن تطوير الفكر الاجتماعي الإماراتي الخاص يتأتى من خلال التفاعل المستمر، ويمكن أن نعزّز بنية الفكر الاجتماعي بالبحث الهادف والتحليل المنظم، كما ينبغي أن نمنح النتاج المحلي الحديث المزيد من الثقة من أجل أن ينتشر وينتقل إلى العالم، وأن تتعامل المؤسسات التعليمية الوطنية مع الفكر الاجتماعي بصفته مرادفًا موازيًا للنتاج الفكري العلمي والتقني.

العطاء العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور عارف الحمادي

تتكوّن منظومة الاقتصاد القائم على المعرفة في دولة الإمارات من ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول هو وجود سياسات وتشريعات تحدّد الأولويات الاستراتيجية للدولة في بناء هذا الاقتصاد، والتحوّل التجاري للبحث العلمي والتطوير؛ والمحور الثاني هو إنتاجية منظومة البحث العلمي في الدولة؛ والمحور الثالث هو الحاضنات، والمسرّعات، والشركات الناشئة، والمراكز البحثية التطبيقية في القطاعات الصناعية والخدمية التي تجسر بين البحث والابتكار، وتدير عجلة الاقتصاد، وترفع تنافسية الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة على المستوى العالمي.

ويناقش المقال هذه المحاور الرئيسية الثلاثة، مع التركيز على المحور الثاني الذي يسلّط الضوء على العطاء العلمي لدولة الإمارات خلال السنوات الماضية، التي نجد أن الدولة أنشأت فيها جامعات بحثية متطوّرة مثل «جامعة الإمارات»، و«جامعة خليفة»، و«جامعة نيويورك أبوظبي»، و«جامعة الشارقة»، و«الجامعة الأمريكية في الشارقة»، التي كان لها دور كبير في رفد العطاء العلمي في الدولة ببحوث نوعية.

وبالنظر إلى الإحصاءات، فقد وصل عدد البحوث في الدولة إلى 15,592 بحثًا بين عامي 1996 و2010، فيما تضاعف هذا الرقم أربع مرات تقريبًا ليصل إلى 57,793 بحثًا خلال السنوات العشر الأخيرة؛ بمعدّل نمو سنوي يقرب من 14 في المئة، في حين وصل الإنتاج البحثي في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية إلى 208 آلاف بحث، بمعدّل نمو سنوي يقرب من 12 في المئة، و213 ألفًا في سنغافورة، و819 ألفًا في كوريا الجنوبية بمعدّل نمو سنوي يقرب من 9 في المئة. ويُلاحظ هنا أنه برغم الزيادة الملحوظة في الإنتاجية العلمية لدولة الإمارات، فإنها تمثل قرابة رُبع الإنتاج البحثي فقط لدولة مثل سنغافورة التي تشبه دولة الإمارات تعدادًا سكانيًّا؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض أعداد الباحثين وطلبة الدكتوراه في الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

ولم يقتصر هذا الفارق على عدد البحوث الصادرة فحسب، بل شمل جودتها أيضًا؛ فهنا نلاحظ مثلًا أن نسبة البحوث الصادرة عن دولة الإمارات التي نُشرت في أفضل 25 في المئة من المجلات العلمية الأكثر اقتباسًا في العالم، قد بلغت في عام 2020 نسبة 51 في المئة من إجمالي الإنتاج العلمي للدولة، مقارنة بنسبة 53 في المئة في كوريا الجنوبية، و68.4 في المئة في سنغافورة، و48 في المئة في المملكة العربية السعودية. بينما بلغت نسبة البحوث الصادرة عن دولة الإمارات التي نُشرت في أفضل 1 في المئة من المجلات العلمية الأكثر اقتباسًا في العالم 2.6 في المئة، مقارنة بنسبة 2.4 في المئة في المملكة العربية السعودية، و5.3 في المئة في سنغافورة، و2.5 في المئة في كوريا الجنوبية؛ وهو ما يعكس

جـودة البحـوث والتطـوّر النوعي الذي شـهده القطاع البحثـي في الدولة خـلال الأعـوام الماضية.

أمـا في مقيـاس أهميّـة الاقتباسـات في البحـوث ونوعيتهـا (Field Weighted Citation)، فيُقـارن معـدّل الـدول بمتوسـط المعـدّل العالمـي المحـدد بالرقـم 1، ونجـد أن معـدّل دولـة الإمـارات قـد شـهد ارتفاعًـا ملحوظًـا مـن 0.55 في عـام 1996، ليصل إلى 1.24 في عـام 2020، في حين كان المعـدّل في دولـة مثل كوريا الجنوبيـة 0.79، ليصـل إلى 1.02 في الفترة نفسـها. وبرغـم أن مـا يقـرب مـن 70 في المئـة مـن البحـوث في الدولـة أُجريـت بالتعـاون مـع مؤسسـات عالمية خلال عـام 2020، فـإن البيانات تشـير إلى أن قـدرة المؤسسـات البحثيـة الإماراتية على التنافـس للحصول عـلى تمويـل مـن مؤسسـات دعـم البحـوث الدولية تقـلّ عـن مثيلاتها في دول أخـرى مثـل سـنغافورة وكوريـا الجنوبية.

وبالاطـلاع عـلى المجـالات البحثيـة في الدولـة نجـد أن محصّلـة العطـاء العلمـي في مجـالي الهندسـة والتكنولوجيـا قـد شـهدت زيـادة واضحـة مقارنـة بمجـالات بحثيـة أخـرى مثـل العلـوم الطبيعيـة، وهـي نتيجـة طبيعيـة للاهتـمام الكبـير الـذي أولتـه الدولـة لتشـجيع الإنتـاج العلمـي في هذيـن المجالـين خـلال السـنوات الماضيـة؛ إذ ارتفعـت نسـبة البحـوث فيهـما مـن إجمـالي العطـاء العلمـي للدولـة مـن 21 في المئـة في عـام 1996 إلى 26 في المئـة في عـام 2020 بمعـدّل نمـو 15 في المئـة؛ بينـما اسـتقرّت نسـبة العلـوم الطبيعيـة عنـد 40 في المئـة مـن إجمـالي العطـاء العلمـي للدولـة.

كما شهدت دولة الإمارات زيادة ملحوظة في أعداد الباحثين؛ إذ ارتفعت من 18,345 في عام 2015 إلى 22,911 في عام 2018 بمعدّل زيادة قدره 25 في المئة. ومن المتوقع أن تشهد نسبة الاحتفاظ بالعلماء والكوادر البحثية زيادة كبيرة في الأعوام المقبلة نتيجةً للسياسات التي تنتهجها الحكومة في هذا الخصوص، وتشمل، على سبيل المثال، منح الإقامة الذهبية أو الجنسية لبعض الفئات من المبدعين والمبتكرين.

وبالرجوع إلى المحور الأول نلاحظ أن الدولة حدّدت من خلال مؤسساتها -مثل «مجلس علماء الإمارات»، ولاحقًا من خلال وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدّمة، و«مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة» في أبوظبي- أولوياتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا المراد الاستثمار بها، والتي تمثلت بإطلاق «أجندة الإمارات للعلوم المتقدّمة 2031».

أما بالنسبة إلى المحور الثالث وهو الحاضنات، والمسرّعات، والشركات الناشئة، والمراكز البحثية التطبيقية في القطاعات الصناعية والخدمية التي تجسر بين البحث والابتكار؛ فهنالك أمثلة ونماذج يمكن التوسّع فيها وتطويرها مثل «مركز أبحاث تكرير»، و«مركز الإمارات للابتكار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» (إبتيك)، و«معهد الابتكار التكنولوجي»، و«شركة أبوظبي للدائن البلاستيكية» (بروج)، و«مركز أبحاث وابتكار الطيران»، و«مختبر الياه سات للفضاء» في «جامعة خليفة»، الأمر الذي يستدعي النظر في توسيع دائرة التعاون بين القطاعات الأكاديمية والقطاعات الصناعية المختلفة

بهدف تحويل البحوث والابتكارات إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني للدولة.

وفي الختام، فقد شهدت دولة الإمارات خلال السنوات السابقة إنشاء عدد من المؤسسات التي تشرف على وضع السياسات والتشريعات لتحقيق اقتصاد المعرفة، كما توجد في الدولة مؤسسات أكاديمية تنتج بحوثًا علميّة تتمتع بقدرة تنافسية عالية على مستوى العالم، وينبغي للدولة في الفترة المقبلة زيادة هذا الإنتاج العلمي النوعي من خلال التوسّع في برامج الدكتوراه، وإنشاء مؤسسات لتمويل البحث العلمي، بالإضافة إلى إنشاء صناديق لدعم المراكز البحثية التطبيقية في القطاعات الصناعية والخدمية؛ بهدف زيادة تنافسية المنتج الإماراتي على المستوى العالمي وخلق اقتصاد المعرفة.

*** البيانات في هذا المقال من موقعَي بيانات Scopus واليونسكو.**

المشهد الفكري الإماراتي

الأستاذ الدكتور عبدالخالق عبدالله

تشهد الحركة الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشًا ونهوضًا ملموسَين في كل مكوّناتها، وضمن كل مجالاتها، وعلى كل مستوياتها الإبداعيّة؛ فلم يَعُد النشاط الثقافي موسميًّا، بل يمتدّ بكثافة طوال العام، ويرتفع الإنتاج الأدبي والفني والمعرفي والبحثي باستمرار، وتزايد عدد المؤسسات والجمعيات والأندية الثقافية والأدبية باطّراد كل عام خلال السبع والثلاثين سنة الماضية منذ تأسيس اتحاد كتّاب وأدباء الإمارات في 26 مايو 1984. وخلال هذه الفترة شهد الحراك الثقافي الإماراتي صعودًا بيانيًّا واضحًا، بحيث أصبح لا مجال لمقارنة اللحظة الثقافية القائمة في مطلع القرن الحادي والعشرين مع ما كانت عليه في بدايات تأسيس الدولة الاتحادية.

إن الاختلاف بين اللحظتين الثقافيتين هو اختلاف جوهري كمّي وكيفي، وإذا استمر هذا الزخم الثقافي والدفع المجتمعي والاحتضان الرسمي بهذا الإيقاع المتسارع؛ فإن هذا يؤسّس لبروز دولة الإمارات بصفتها مركزًا للثقافة والمثقفين، والإبداع والمبدعين، والفكر والمفكرين العرب. وما يجعل هذا الأمر ممكنًا هو بروز أبوظبي ودبي والشارقة بصفتها مدنًا ثقافية ومراكز

معرفية تنافس الحواضر الثقافية العربية التقليدية، مثل القاهرة وبيروت وبغداد وتونس والرباط، التي تعاني جميعها الانحسار حاليًّا.

ولكن برغم الانتعاش الكمّي والتطوّر النوعي اللذين يشهدهما الحراك الثقافي في دولة الإمارات، خاصة في العقدين الأولين من القرن الحالي، فقد ظلَّ إنتاجها الفكري والفلسفي محدودًا، ومع أن تواضعه قبل ثلاثين عامًا كان مفهومًا وربما متوقعًا، فإن تواضعه النسبي حاليًّا لا يتناسب مع تطوّر المجتمع الإماراتي المتعلم والمنفتح على العالم؛ فقد خلق هذا المجتمع في سياق تطوّره السريع أدبه وأدباءه، وشعره وشعراءه، وسرده الروائي وروائييه، وإنتاجه القصصي وقاصّيه. كما لم يَغِب الأدب الإماراتي بكل ألوانه، من شعر وسرد روائي وقصصي، في أي وقت من الأوقات، سواء قبل قيام الدولة الاتحادية أو بعدها، وهو يتصدر الآن الحراك الثقافي، بل لعلَّه يعيش ازدهارًا وانتعاشًا مبشرين بولادة إنتاج أدبي إماراتي يوازي الإنتاج الأدبي الإبداعي خليجيًّا. وفي سياق تطوّره الحداثي الفائق السرعة أفرز المجتمع الإماراتي الفنانين والتشكيليين والمغنين بعدد وفير وإنتاج ينافس الإنتاج العربي.

وللأدباء والفنانين حضورهم ونشاطاتهم وجمعياتهم ومؤلفاتهم ومهرجاناتهم وجمهورهم، لكن لا يوجد في المقابل حضور موازٍ للمفكرين والمنظّرين؛ ويثير هذا تساؤلات عدة، أهمّها: ما سرُّ

قلّة النشاط الفكري في إمارات القرن الحادي والعشرين؟ ولماذا لم يتطوّر الإنتاج الفكري كما تطوّر نظيره الأدبي والفني والروائي والقصصي؟ وهل يُتوقَّع أن تفرز تراكمات السنوات العشرين الماضية إبداعًا فكريًّا على أرض دولة الإمارات؟ وما جديد المشهد الفكري الإماراتي؟

لا يوجد سرّ لقلّة النشاط الفكري في الدولة؛ فتواضع الإنتاج الفكري والفلسفي هو إحدى سمات الحياة الثقافية العربية قبل أن يكون ظاهرة إماراتية، وباستثناء دول المغرب العربي، حيث برزت مؤلفات فكرية متميزة لكل من محمد عابد الجابري، وعبدالله العروي، ومحمد أركون، وسالم يفوت، وعبدالإله بلقزيز، فإن الإنتاج الفكري والفلسفي العربي متواضع في مجمله، ولم يتمكّن من اعتلاء الصدارة في الحياة الثقافية العربية. كما يُعدّ المفكرون العرب عمومًا، بمن فيهم القامات الفكرية في المغرب العربي، ناقلين أكثر مما هم مبدعون للفكر والفلسفة، باستثناء قلَّة قليلة منهم.

ومهما كانت أسباب قلّة النشاط الفكري إماراتيًّا وخليجيًّا وعربيًّا، فإن الصورة ليست قاتمة بالضرورة، وإمارات القرن الحادي والعشرين ليست صحراء فكرية قاحلة؛ فكل مجتمع ينتج فكره، وأسئلته الفلسفية، ومشروعه النهضوي مهما كان متواضعًا. وفي دولة الإمارات الجديدة ثمّة حراك وإنتاج فكريان نسبيان يتجسّدان في الإصدارات الفكرية وإقبال الجمهور على الأمسيات

الفكريـة، كـما أصبحـت الكتـب الفكريـة مـن بـين أكثـر الكتـب رواجًـا ومبيعًـا في معـارض الكتـب.

ويُعـدّ المـؤشر الأول والأهـم إلى انتعـاش المشـهد الفكـري في دولـة الإمـارات هـو تزايـد عـدد الإصـدارات الفكريـة؛ إذ نُـشر في الدولـة في عـام 1985 كتـاب فكـري واحد فقـط يحمل عنـوان «لمحات مـن الفكر»؛ لمؤلفـه الدكتور سـعيد عبـدالله حارب، ويحتـوي على مقـالات تتعامل مع مضامـين فكريـة وقضايـا عقائديـة مـن وحـي السـاعة. أما خـلال العقد الأخـير، فقـد انهالـت الكتـب والمؤلفـات الفكريـة في الدولـة؛ ومنهـا مؤلفـات الدكتور حسـين غبـاش التي تصبّ في سـياق مشروعـه الفكري لتجديـد الخطـاب الدينـي، وأهمّها: «محمد: قراءة حديثة في سـيرة رسـول النـور والسـلام»، و«التصوف: معراج السـالكين إلى الله»؛ ثـم هناك كتب الدكتور يوسـف الحسـن التـي تصبّ في مشروعـه لتجديد الفكـر القومي العـروبي، والانتـماء الوطنـي، ومـن أبرزهـا: كتـاب «نصـوص فكريـة»، و«أسـئلة المواطنـة والمعرفة وثقافة السـؤال»، و«أية ثقافـة أي مواطن نريد في المسـتقبل». أمـا مؤلفـات الدكتـور جمال سـند السـويدي فإنها تؤسّـس لمـشروع فكـري اسـتراتيجي إمـاراتي، ومـن أبـرز إصداراتـه: «أحـداث غـيّرت التاريـخ»، و«السراب»، و«مسـتقبل الجماعـات الدينية السياسـية: مـن وحـي كتـاب السـراب». وهنـاك أيضًـا إصـدارات الدكتـورة مـوزة عبيـد غباش التي تصبّ في نسـق مـشروع فكري جندري سوسـيولوجي، ومـن أهـم إصداراتها: «هويتـي»، و«موسـوعة مبدعات مـن الإمارات»، و«سوسـيولوجيا العـادات والتقاليـد لمرحلة الميلاد في مجتمـع الإمارات»، و«نحـو إطار حضـاري للمجتمـع العربي في القـرن الحـادي والعشرين».

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أحد مستجدات المشهد الفكري في دولة الإمارات، وهو إقرار مادة الفلسفة ضمن مقرّرات السنوات الدراسية الأولى، ويهدف هذا القرار إلى خلق مواطن إماراتي جديد علمي ونقدي التفكير، وعالمي الانتماء، وإنساني التطلّعات، وستسهم مادة الفلسفة في إنشاء جيل يتمتّع بخيال خصب، وقدرة على المحاججة وطرح السؤال الوجودي والمنطقي.

وخلاصة القول أنه بدأ أخيرًا النشاط والإنتاج الفكري بإماطة اللثام عن وجهه في الحركة الثقافية في الدولة، ولا شكّ في أن أمامه مستقبلًا واعدًا، وسيقف جنبًا إلى جنب مع الإبداع الأدبي والفني، ويشارك في ترسيخ دور الدولة بصفتها مركز التنوير العربي الجديد.

البحث العلمي الإماراتي.. كليات التقنية أنموذجًا

الأستاذ الدكتور عبداللطيف الشامسي

في سبتمبر 2021 أعلن مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتماد سياسة حوكمة البحث والتطوير، وإنشاء «مجلس الإمارات للبحث والتطوير» برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي؛ في خطوة تعكس رؤية وطنية لتعزيز مكانة الدولة علميًّا وبحثيًّا، وتمثّل تتويجًا لجهود جبارة في مجالي البحث والتطوير، بعد أن أثبتت الدولة قدرتها على الإسهام الفاعل في صناعة التغيير، وبناء مستقبل أفضل للبشرية.

وبفضل الرؤية الاستشرافية لقيادة دولة الإمارات، واعتمادًا على التكنولوجيا المتقدّمة والاستثمار الأمثل للموارد والطاقات، أصبحت الإمارات دولة مُصدِّرة للمعرفة ومسهمة فيها. وازداد زخم هذا التوجّه مع تحوّل الدولة إلى بناء اقتصاد معرفي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط؛ مواكِبةً بذلك التحولات الاقتصادية العالمية؛ إذ حرصت دولة الإمارات على تأكيد حضورها وريادتها وقدرتها التنافسية عالميًّا، ووضعت رؤًى واستراتيجيات لبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، والبحث والتطوير، وتعزيز بيئة الأعمال.

وشكّل إيمان دولة الإمارات بالإنسان عقيدة لا تُمسّ، ونهجًا لا يُحاد عنه، منذ قيام الدولة الاتحادية؛ فكانت العقول البشرية وقود التنمية والتطوير، وسلاحًا لتطويع التحدّيات، وأداة للتفوّق على الأمم الأخرى. وكان الأساس الذي وضعته الدولة -من دعم التطوير والبحث العلمي، وتحفيز العقول والأفكار، وتعزيز الإبداع والابتكار- كفيلًا بتحويلها من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها. وستبقى دومًا كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في القمّة الحكومية لعام 2015 راسخة في عقولنا حيث قال: «إذا كان استثمارنا اليوم صحيحًا أراهن بأننا سنحتفل بتصدير آخر برميل نفط بعد 50 سنة».

دولة الإمارات ضمن القائمة العالمية

أصبحت الإمارات اليوم دولة ذات حضور عالمي في مجالي البحث والتطوير؛ فوفقًا لمؤشر «نيتشر» لعام 2021، الذي يستخدم مقياس «الحصة»، ارتقت الدولة أربعة مراكز في «قائمة الـ50 العالمية لأكثر الدول حصة في البحوث العلمية» لتصل إلى المركز الرابع والأربعين، كما حافظت على المركز الثاني في حصة البحث العلمي على مستوى الدول العربية، والمركز الخامس على مستوى دول غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتضاعف إنفاق الدولة على البحث العلمي مرات عدة في السنوات الأخيرة حتى تجاوز الواحد في المئة من دخلها القومي؛ محتلةً بذلك الترتيب الرابع والعشرين عالميًّا وفقًا لبيانات منظمة اليونسكو العالمية.

كما وصل حجم إنفاق دولة الإمارات على البحث العلمي في عام 2014 إلى قرابة 2.4 مليار دولار، وتضاعف في عام 2018 إلى قرابة 5.3 مليار دولار حسب بيانات البنك الدولي. وتتبنّى الدولة اليوم استراتيجية طموحة ضمن «أجندة الإمارات للعلوم المتقدّمة 2031»، التي تهدف إلى توظيف العلوم المتقدّمة في تطوير وابتكار حلول للتحديات المستقبلية، ودعم الجهود الحكومية في تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لـ«رؤية الإمارات 2021» و«مئوية الإمارات 2071».

استشراف المستقبل

لدى دولة الإمارات رؤية استشرافية، وأجندة عمل طموحة للمستقبل المعرفي، ويتجلّى ذلك في السياسات والمبادرات الوطنية التي عزّزت الدور العلمي والبحثي للدولة، ومنها: إطلاق «رؤية الإمارات 2021» في عام 2010؛ وإطلاق «السياسة العليا في دولة الإمارات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار» في عام 2015؛ وإعلان تأسيس «أول مجلس للثورة الصناعية الرابعة» في عام 2016؛ وإعلان «أجندة الإمارات للعلوم المتقدّمة 2031» في عام 2018.

تحدّيات وإنجازات عالمية

عادة ما تكون التحدّيات فرصة لاختبار القدرات وإثبات الذات، وقد اختُبرت قدرات دولة الإمارات وأثبتت ذاتها خلال جائحة كورونا التي ضربت العالم ووضعته أمام تحدّيات جِسام، ويعدّ نجاح الدولة في تجاوز هذه الجائحة، وتقديمها أنموذجًا رائدًا في

إدارتها، وحتى دعم الأشقاء والأصدقاء؛ خير دليل على فكر القيادة الحكيم، والجاهزية المستقبلية، وقوة الإمكانيات والقدرات، وصحة الاستثمارات؛ لتصبح الدولة اليوم من أولى الدول المتعافية من الجائحة، بل استطاعت تحويل التحدّيات إلى إنجازات بمواصلة العمل والإنتاج المعرفي، وتحقيق الخطط والطموحات وسط إشادات عالمية.

ولدولة الإمارات في هذه الفترة محطات عديدة؛ منها إطلاق «مسبار الأمل» في يوليو 2020 ضمن المشروع الإماراتي لاستكشاف المريخ؛ وهو أول مشروع فضائي عربي يصل إلى المريخ. كما أعلنت الدولة مؤخرًا، ضمن انطلاقة الخمسين الثانية، مهمّة جديدة لاستكشاف كوكب الزهرة وسبعة كويكبات أخرى في المجموعة الشمسية.

كليات التقنية والبحث التطبيقي

أولت كليات التقنية العليا -التي تُعدّ أكبر مؤسسة للتعليم العالي في دولة الإمارات- مؤخرًا القطاع البحثي اهتمامًا خاصًّا؛ نظرًا إلى دورها الحيوي في ردف التطور الاقتصادي والتقني بالدولة، وركزت على «البحث التطبيقي»؛ تماشيًا مع تميّزها بالتعليم التطبيقي، وارتباطها المباشر بسوق العمل، وكفاءة كوادرها الأكاديمية وخبراتهم في هذا المجال؛ إذ تقدّم البحوث التطبيقية حلولًا فاعلة للتحدّيات التي تواجهها مؤسسات العمل بما يسهم في تلبية احتياجات تلك

المؤسسات، ودعم أداء دورها بشكل فاعل ينعكس على التطور المجتمعي عامة.

ووضعت هذه الكليّات استراتيجية خاصة بالبحوث التطبيقية، واعتمدت آلية لتشجيعها وتمويلها؛ فموّلت 208 مشروعات بحثية بين عامي 2017 و2020 بقيمة إجمالية تجاوزت 11 مليون درهم في مجالات الصحة، والطاقة المتجدّدة، وتقنية المعلومات، وغيرها.

وبفضل وجود رؤية وأهداف بحثية واضحة لكليات التقنية العليا أصبح البحث العلمي التطبيقي أكثر تهيئة من أي فترة خلت لتحقيق أحد أهداف هذه الكليات، ويتمثل في تعزيز دورها في إدارة عجلة التطور الاقتصادي والتقني في المرحلة المقبلة. وخير مثال على ذلك نجاح كليات التقنية العليا في أبوظبي بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للجمارك في إنجاز أول دراسة علميّة على مستوى العالم لاستخدام الكلاب الجمركية في الكشف عن الإصابة بفيروس «كوفيد-19» محققة نسبة نجاح تجاوزت 98 في المئة، وقد نشرت دورية «بيولوجي كوميونيكيشن» الصادرة عن مؤسسة «نيتشر» -إحدى أبرز الدوريات العلمية في العالم- هذا البحث العلمي الذي يعكس النجاح البحثي لدولة الإمارات، وإسهامها في دعم الجهود العالمية لمكافحة هذا الفيروس.

وتسعى كليات التقنية العليا إلى تقديم مستوًى جديد من البحوث المرتبطة باحتياجات القطاع الصناعي؛ بهدف إنشاء حلول

فاعلة تدعم عمليات تطوير العمل والأداء في هذا القطاع وتحسينه بالتعاون مع شركاء العمل. كما استحدثت الكليات قاعدة تنظيمية لتشجيع البحث العلمي التطبيقي وتسخيره؛ بهدف إنشاء روابط مع المؤسسات الصناعية والحكومية لتقديم المشورة البحثية، وتطويع التقنيات وتطويرها في مجالات عديدة، وإقامة تعاون بحثي تطبيقي مع بعض المؤسسات والجامعات العالمية التطبيقية والمتميزة أكاديميًّا.

وتفعيلًا لجهود هذه الكليّات واهتمامها المتزايد بالمجال البحثي التطبيقي أصبح الطلبة جزءًا أساسيًّا من هذا النشاط البحثي؛ بهدف صقل قدراتهم ومهاراتهم في تنفيذ هذا النوع من البحوث وتحسين جاهزيتهم الوظيفية؛ إذ أطلقت الكليّات في عام 2019 مبادرة سُمّيت «الخبرات البحثية الصفية للطلبة» (SURF)، شارك فيها الطلبة من مختلف التخصّصات في إجراء البحوث التطبيقية التي يجريها الكادر التدريسي مقابل مكافآت مالية. ونظرًا إلى التفاعل الطلابي الكبير أصبح النشاط البحثي الطلابي اليوم جزءًا أساسيًّا من النشاط البحثي الدوري في الكليّات على مدى العام تحت إشراف الأساتذة القائمين على تنفيذ البحوث التطبيقية.

ويخلو قاموس دولة الإمارات من كلمة «مستحيل»؛ فقد اعتدنا استشراف المستقبل، والتخطيط للأجيال القادمة، والتحلي بالمرونة والاستباقية والابتكار بصفتها أسسًا تُفضي إلى التميّز والتعامل الناجح مع التحدّيات والمتغيّرات، ويرجع الأساس في كل ذلك إلى رؤية وطنية

ترتكز على بناء الإنسان بصفته قوة محركة وطاقة دافعة ومتجدّدة لكل مرحلة من مراحل التنمية. وتبقى مؤسسات التعليم هي الأساس في كل مرحلة، ويبقى العلم والمعرفة السلاح الأقوى للمستقبل، وتستمر عملية بناء الإنسان باستمرار الحياة.

الفكر الاستراتيجي الإماراتي

الدكتور علي أحمد الغفلي

تنتهج دولة الإمارات العربية المتحدة مبدأ العقلانية في تحديد مساراتها التنموية التي تحقق مصالحها الوطنية، وتؤمِن فلسفة سياستها الخارجية بالفوائد التي يمكن أن يجنيها مبدأ الاعتماد المتبادل في تحقيق المصالح المشتركة، وتدرك التحدّيات المحيطة التي تفرضها إشكاليات الغموض وعدم اليقين على آليات تحقيق أهدافها الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي. وتشكّل هذه المحاور الثلاثة: تبنّي متطلبات «العقلانية»، واستغلال عائدات «الاعتماد المتبادل»، ومعالجة إشكاليات «الغموض»، بعضًا من أهم مقوّمات الفكر الاستراتيجي الإماراتي؛ إذ تسهم مجتمعة في تشكيل المنطلقات الأساسية لفهم سلوك الدولة. ويعزى الفضل في الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في خمسينيتها الأولى إلى تطبيق المضامين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتشابكة التي تطرحها هذه المحاور.

وتُعدّ العقلانية صفة بشرية ومقاربة فكرية بارزة في الفكر الإنساني، ولا تزال فلسفتها الجوهرية -التي تحثّ على السعي إلى تحقيق أفضل المصالح الفردية والمؤسسية والوطنية- تسهم في تفسير معظم أوجه التطور والازدهار التي حققها الإنسان؛ فالنجاحات

العلمية والتكنولوجية التي حققتها البشرية ليست وليدة المصادفة، كما أن المنجزات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ليست نتاج تصورات عشوائية أو سلوك متخبّط؛ بل هي ثمار التزام المنهج العقلاني الذي يؤكد ضرورة فهم المعطيات الواقعية، وتحديد المصالح المستهدفة، وإعمال التفكير في البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة، وتقويم هذه البدائل بعيدًا عن العواطف، ومن ثم اتخاذ القرارات المبنية على البدائل التي تَعِدُ بأعلى العوائد وتقتضي أقل التكاليف.

وتتجلّى العقيدة العقلانية في العديد من الجوانب المِفصلية للفكر الاستراتيجي في دولة الإمارات؛ فقد كان قرار إقامة الدولة الاتحادية مسلكًا عقلانيًّا بامتياز، يهدف في جوهره إلى تحقيق أفضل المصالح المجتمعية والمعيشية الممكنة بالنسبة إلى شعب الدولة آنذاك.

وظلت مقاربات العلاقات الخارجية التي انتهجتها الدولة في نطاقات جوارها الخليجي، ومحيطها العربي، وعمقها الإسلامي، وبُعدها العالمي، ملتزمةً تحقيق مصالحها الوطنية الثابتة والمشروعة. واعترافًا بالقيمة المتزايدة للنهج العقلاني في التفكير الاستراتيجي الإماراتي أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا لتحفيز أنشطة الإبداع ودعم بيئة الابتكار؛ بوصفهما منصتين لإطلاق القدرات البشرية الكامنة من جهة، وفتح مجالات جديدة تحقق أفضل المصالح الوطنية بأكثر الوسائل فاعلية من جهة أخرى. ولا تخفى على أحد نتائج الفكر الاستراتيجي العقلاني لدولة الإمارات؛ من ترسيخ دعائم الاستقرار

السياسي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز موقعها التنافسي العالمي، وازدياد جاذبيتها السياسية والاقتصادية للشركاء والحلفاء الدوليين.

وبالحديث عن الشركاء والحلفاء يمكن الحديث عن المحور الثاني في الفكر الاستراتيجي الإماراتي، وهو مفهوم الاعتماد المتبادل؛ ففي العادة لا تتسم أطراف دون أخرى بالعقلانية، والافتراض الأكثر واقعية هو أن الأطراف كافة تتبنّى هذا النهج وفق منظورها الخاص. وفي هذا السياق، وفي ضوء الاعتقاد أن كل مؤسسة أعمال، أو منظمة دولية، أو دولة وطنية، تسعى إلى تحقيق أهدافها العقلانية بطريقة تغلب عليها الأنانية، ينبغي أن ندرك أن الفهم الاستراتيجي الصحيح لطبيعة التفاعلات المعقدة بين هذه الأطراف في العالم المعاصر يتضمّن جانبين مهمّين؛ يتمثل الأول في الإقرار بأن الحياة في المجتمعات البشرية بأنماطها وأشكالها كافة، مثل الدول والمؤسسات والمنظمات، تتسم بالتعارض في المصالح؛ الأمر الذي يجعل السلوك البشري أكثر ميلًا إلى التنافس والصراع بدرجات متفاوتة. ويتمثل الجانب الثاني في إدراك أن قدرة الدول والمؤسسات والمنظمات على تحقيق أهدافها لا تعتمد على قراراتها أو سلوكياتها العقلانية فحسب، بل على قرارات الأطراف الأخرى وسلوكياتها أيضًا. ونتيجة لهاتين الحقيقتين الأساسيتين تعتقد هذه الأطراف الساعية إلى تحقيق أهدافها العقلانية المتباينة أنها في صراع مستمر مع بعضها بعضًا، ولكنها تدرك في الوقت نفسه أن نجاحها في تحقيق أهدافها يتطلّب اختيار السلوك العقلاني الذي يثمّن غاليًا منافع الاعتماد المتبادل.

ويستوعب الفكر الاستراتيجي الإماراتي فوائد الاشتباك الحيوي بين متطلبات العقلانية في تحديد مصالح الدولة، ومقاربات الاعتماد المتبادل في تحقيق هذه المصالح؛ ففي سعي الدولة نحو تحقيق أهداف مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية تحرص على انتقاء شركائها الاستراتيجيين المناسبين؛ إيمانًا منها بوجود من يشترك معها في السعي نحو تحقيق المصالح نفسها؛ وبالتالي تعمد إلى تفعيل آليات الاعتماد المتبادل من أجل تعزيز فرص تحقيق هذه المصالح. وعلى الساحتين الداخلية والخارجية، تؤمن دولة الإمارات بحقها في السعي إلى تحقيق مصالحها، ويسهم إيمانها بفلسفة الاعتماد المتبادل في إقرار ودعم سعي الأطراف الأخرى إلى تحقيق مصالحها، وجني المكاسب المشروعة التي تهدف إليها.

وبرغم مضمون مفهوم العقلانية الإيجابي وتأثيره الحاسم، فإنه ليس بمعزل عن التهديدات الخطِرة التي تتسبب بها تداعيات الغموض وعدم اليقين، التي تشكّل المحور الثالث في التفكير الاستراتيجي الإماراتي؛ إذ تفترض عمليات صنع القرار توافر المعلومات المناسبة من أجل فهم موقف القرار، وتحديد الأهداف المناسبة، وحصر البدائل المحتملة وتقويمها؛ تمهيدًا لاختيار أنجعها وتحقيق المصالح العليا للدولة؛ لكن ثمّة مشكلات تعصف بكميّة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العقلانية ونوعيتها، تتراوح بين نقص البيانات، أو تقادمها، أو سريتها، والارتياب في مصدرها.

وترفع جميع هذه المشكلات درجة الغموض الذي قد يخيّم على الترتيبات الاستراتيجية للدولة، كما لا تسير الأحداث في عالمنا

المعاصر في مسار واضح يمكن التنبؤ به؛ إذ تتفاقم الأزمات الاقتصادية، وتنشب الصراعات السياسية، وتدهم الكوارث الإقليمية والأوبئة العالمية البشر من دون سابق إنذار؛ مشكِّلة أحداثًا مفاجئة ومقلقة من شأنها رفع مستويات عدم اليقين؛ إذ إن غياب المعلومات المتعلقة بالأطراف الأخرى، التي ترتبط الدولة معها بعلاقات اعتماد متبادل، قد يؤدي إلى تزايد الغموض ووصوله إلى مستويات مزدوجة الخطورة؛ بحيث تهدد جدوى العقلانية وفوائد الاعتماد المتبادل في آن واحد.

ولا يكتمل الحديث عن الفكر الاستراتيجي الإماراتي من دون توضيح الكيفية التي تمكّنت من خلالها دولة الإمارات من معالجة تحدّيات الغموض بالنسبة إلى أهدافها الوطنية الحيوية. وفي هذا الصدد تبرز جملة من الاستجابات المهمّة تشمل تعزيز شبكات علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم بشكل مطّرد، وتفعيل أنشطة بعثاتها الدبلوماسية من قبيل جمع المعلومات، وتحليلها، وتأويلها، وغيرها من المهام التي تسهم في ترشيد العلاقات الاستراتيجية وتعزيز التفاهمات الدولية. كما تنشط في الدولة ثقافة استشراف المستقبل وممارستها؛ للتعامل مع الفرص والتحدّيات المصاحبة للتطورات المستقبلية بالشكل الذي يُجنّب الدولة تأثيرات المنعطفات الحادة التي يمكن أن تطرأ في مختلف المجالات.

وفي سياق متصل تهتم دولة الإمارات بإنشاء المراكز المتخصّصة بإجراء الدراسات والبحوث الاستراتيجية، التي تسهم في إرساء

الأسس الفلسفية والعلمية في تحليل الجوانب ذات الأهمية الاستراتيجية في عالمنا المعاصر، وفهمها، ودعم أنشطتها. وإضافة إلى ذلك تعتمد الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على رسم الخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تعكس رؤًى واضحة بالنسبة إلى الأولويات والأهداف والمبادرات في جميع القطاعات الحيوية في شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

ومحصلة القول أن الفكر الاستراتيجي الإماراتي يجمع بين تلبية متطلبات صنع القرارات العقلانية لتحقيق مصالح الدولة الوطنية، وبناء الترتيبات المؤسسية للاستفادة من منافع الاعتماد المتبادل، واتخاذ الاحترازات الوقائية للحدّ من تحدّيات الغموض وعدم اليقين. وبذلك يتضمّن هذا الفكر منطلقات فلسفية تشمل الحكمة والتسامح، ومنهجيات تطبيقية تعكس الواقعية والتعاون المشترك، وإجراءات استباقية تستشرف المستقبل؛ لذلك فإنه من الجدارة بمكان التنظير لفلسفة هذا الفكر، وتقويم أدائه خلال العقود الخمسة الماضية، وتوجيه الاهتمام لمناقشة جوانب الاستمرار والتغيّر التي ينبغي أن تطرأ على الفكر الاستراتيجي الإماراتي خلال العقود الخمسة المقبلة أيضًا.

الفكر السياسي الإماراتي

الدكتور علي الأحبابي

يلعب الفكر السياسي دورًا كبيرًا في تشكيل التصوّرات الأولى للعمل السياسي الحقيقي، كما يعطي رؤية شاملة لما يجب القيام به لتدعيم بقاء الدول وتطوّرها؛ ولذلك فإنه من الأهميّة بمكان وجود فكر سياسي سليم يسهم في خلق تأملات فكرية (تجريدية) لكثير من الهموم الوطنية، تتمثل في صورة تساؤلات معيارية حول أمور أساسية عديدة في الدول، مثل طبيعة النظام السياسي.

ومن خلال قراءة الفكر السياسي للدول نستطيع أن نقوّم أداءها وحكوماتها في خلق واقعها وتطوير مجتمعاتها بما يتناسب مع المعايير الحضارية للنجاح. وليس ضربًا من المبالغة إذا قلنا إن النجاحات والإنجازات والتقدّم الحضاري لا بدّ من أن تكون نتاج فكرة أو نظرية رصينة؛ ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين جودة التنظير السياسي المشكِّل لبنية الفكر السياسي، والتطبيقات الملائمة لهذا الفكر في الواقع. وبإسقاط هذه الأفكار على دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن ما حققته الدولة من إنجازاتٍ حضارية يقودنا إلى الحديث عن بدايات الفكر السياسي الإماراتي.

يتشكّل الفكر السياسي الإماراتي من مجموعة تصورات وتأملات نظرية ناتجة من الاشتباكات المعيارية مع الأسئلة الفلسفية والسياسية

الكبرى التي تحاول إيجاد تبريرات للظاهرة السياسية والوجود السياسي؛ فقيام الدولة الاتحادية في عام 1971 كان نتاجَ عملية فكرية اشتملت على مواجهة الأسئلة الفلسفية الكبرى الأكثر إلحاحًا لتهيئة الظروف الملائمة لقيام هذا الكيان الوحدوي. ومن خلال هذا العصف الفكري واجه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، كثيرًا من هذه الأسئلة الوطنية الكبرى، ومنها مثلًا: ما النظام السياسي الأمثل لدولة الإمارات؟

ومن خلال قراءتنا تاريخ الفكر السياسي في دولة الإمارات نجد أن هذا الفكر قد مرّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة التأمّل النظري والفكري من خلال الاشتباك مع الأسئلة الوطنية الكبرى؛ ومرحلة انعكاس هذه التأملات السياسية على التطبيقات العملية لبناء الدولة، اللتين شكّلتا نقطة انطلاقٍ لتداخل مخرجات عملية التفكير السياسي مع الواقع المعيش؛ نظرًا إلى إسهام هذه العملية في بداية تكوين المجتمع والدولة. وبذلك تكون السنوات الأولى لقيام دولة الإمارات هي المجال الأساسي للفكر السياسي الإماراتي المعاصر؛ وهو ما سيتطلّب منا طرح بعض التساؤلات الفكرية حول طبيعة هذا الفكر وبنيته.

يشكّل أي فكر سياسي لأي دولة في العالم تراكمات فكرية معرفية تتمثل في صورة تقليد فكري يشتمل على مفكّرين ومنظّرين سياسيين يمثلون، من خلال أطروحاتهم الفكرية، مضمون التفكير السياسي العام المتشابك مع الواقع وبنيته. وفي حالة دولة

الإمـارات، فـإن الشـيخ زايـد هـو المفكـر السـياسي الرئيـسي؛ بالإضافـة إلى إسـهامات الآبـاء المؤسّسـين للدولـة الاتحاديـة.

ويمثّـل فكـر الشـيخ زايـد السـياسي وتراثـه الفكـري جوهـر الفكر السـياسي الإمـاراتي الـذي يجـب عـلى الإماراتيـين تأمّلـه، والرجـوع إليـه، والنهـل منـه لبنـاء تصـوّر وطنـي نحـو مسـتقبل مـشرقٍ لدولـة الإمـارات. وبـما أن الفكـر السـياسي يعـبّر عـن مجمـوع التصـورات والتأمـلات التـي تـدور في ذهـن المفكـر تجـاه معرفـة الواقـع السـياسي الـذي يعيـش فيـه وفهمـه، فـإن الـتراث السـياسي الفكـري للشـيخ زايـد، طيّـب الله ثـراه، هـو فكـر سـياسي مكتمـل الأركان. ودومًـا مـا يرسـم عقـل المفكّـر خريطـة طريـق تقـود إلى خلـق الواقـع الأمثـل الذي يبحـث فيـما يجـب أن تكـون عليـه الأشـياء، وليـس قَبـول الواقـع فقـط؛ وهكـذا كان الشـيخ زايـد تمامًـا؛ مهتـمًّا بفكـرة تغيـير الواقـع وبنـاء الدولـة لتحقيـق كل مـا حلـم بـه قبـل قيـام الاتحـاد.

وعكسـت شـخصية الشـيخ زايـد السياسـية جانبًـا فكريًّـا واضحًا؛ خاصـة أن فكـره مبنـي عـلى فلسـفة سياسـية تهتـم بتأمـل المبـادئ والقيم المعياريـة المثـلى؛ مثـل الحـق والعـدل والخـير والمصلحـة العامـة. ومثّلـت هـذه القيـم الأبعـاد النظريـة لعقليـة الشـيخ زايـد السياسـية؛ وبالتـالي سـاعدت عـلى تحديـد ملامـح فكـره السـياسي أيضًـا. ويمكـن القـول إن ملامـح هـذا الفكـر السـياسي بُنيـت عـلى ثـلاث فلسـفات أساسـية: الفلسـفة المحافظـة، وفلسـفة الحكـم، والفلسـفة الواقعيـة.

وفيما يخصّ فلسفة الشيخ زايد المحافظة؛ فقد غلب الطابع المحافظ على فكره السياسي الذي يمثل انعكاسًا لطبيعة المجتمع الإماراتي المحافظ، وينبع من صميم الثقافة الوطنية، فهي فلسفة توازن بين السعي نحو التقدّم والمعاصرة، والحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافية لدولة الإمارات.

أما فلسفة الحكم التي انتهجها الشيخ زايد، فقد اعتمدت أساسًا على التواصل المباشر بين القيادة السياسية والمجتمع لبناء تصور واضح حول متطلبات الواقع. ولم تكن هذه العلاقة علاقة رئيس دولة بمرؤوسيه؛ فقد كانوا له أبناءً، وكان أبًا لهم ولهذا الصرح العظيم. وتعبّر هذه النظرة الأبوية عن بعدٍ إنساني عميق في فكر الشيخ زايد، وتؤكد أن الإنسان كان دومًا الركيزة الأساسية لفلسفته وحكمه، واللبنة الأساسية الأولى لتشييد صرح الوطن، ولذلك كانت كل القوى والجهود تسخّر لبناء الإنسان الإماراتي.

وفيما يخص فلسفة الشيخ زايد الواقعية، التي كانت من أبرز ملامح فكره السياسي، فإنها تتمثل في رؤيته الفلسفية الحكيمة وإيمانه القوي بضرورة تغيير الواقع، وقد مثلت إنجازات دولة الإمارات في شتى المجالات والصُّعد تطبيقًا عمليًّا واضحًا لهذه الفلسفة؛ فإيمانه القوي بفكرة التغيير والتطوير أثَّر في الواقع السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات، وغيّره. وفكر الشيخ زايد السياسي هو تراث فكريّ سياسيّ متكامل، يمثل مصدرًا للدروس والعبر المستخلصة من التجربة الإماراتية على يد الآباء المؤسّسين.

ولا يزال هذا النهج الإماراتي المتميز مرتكزًا على أسس فكر الشيخ زايد السياسي، الذي مكّن القيادة الحكيمة من العبور بهذا المشروع الوحدوي الفريد في العالم العربي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التمكين.

وأسهم الفكر السياسي الإماراتي على مدى الخمسين عامًا الماضية في وضع اللبنة الأساسية لدولة الاتحاد ومشروعها الحضاري، ومثلت الحكمة السياسية للشيخ زايد، رحمه الله، جانبًا مهمًّا من بنية الفكر السياسي الإماراتي؛ إذ ارتبط قيام الدولة في مخيّلته السياسية بضرورة دعم التعليم؛ إدراكًا منه لأهمية العلم والتعليم بصفتهما عاملين أساسيين لنهوض الأمم وارتقائها، وأن التعليم هو أداة بناء الإنسان الإماراتي والمضي بالمجتمع نحو النجاح والمستقبل.

ونصت المادة رقم (17) من دستور دولة الإمارات على أن «التعليم عامل أساسي لتقدّم المجتمع...»؛ مؤكدة أهميّة التعليم بصفته مبدأً أساسيًّا وأخلاقيًّا آمن به الشيخ زايد والآباء المؤسّسون من أجل بناء رأس المال البشري الإماراتي.

ويمثل التعليم، بدوره الحيوي في تشكيل الوعي السياسي والوطني، الدرع الحامية للعقل الإماراتي السياسي السليم من الأفكار الخارجية الهدّامة التي لا تمتّ إلى المجتمع الإماراتي بأي صلة، وهو ما أكده الشيخ زايد قائلًا: «احذروا يا أبنائي من التيارات المسمومة التي تأتيكم من الخارج، ولا تقربوها، ولا تعملوا بها.. اعملوا ما ترونه مفيدًا وصالحًا للوطن من أجل

تحقيق المزيد من النمو والازدهار والتقدّم»؛ فوجود فكر سياسي سليم ضرورة لا غنى عنها لتشكيل الهوية الوطنية الأصيلة التي يجب أن تكون مغروسةً في نفس كل مواطن إماراتي.

وها هي دولة الإمارات اليوم تنظر بعين الطامح المتفائل نحو المستقبل، وتخطط لخمسين عامًا مقبلة مملوءة بالإنجازات، وتطمح إلى زيادة رصيدها الحضاري عالميًّا. وتتطلّب الخطة الخمسينية الطموحة للدولة وجود فكر سياسي إماراتي حاضر بكل ثقله التاريخي الذي يستطيع تدعيم التصورات الجديدة لمستقبل الدولة بالتأملات العميقة الأولى عند قيام دولة الاتحاد.

الفكر الاقتصادي الإماراتي

الدكتورة فاطمة الشامسي

يركز علم الاقتصاد، الذي يعدّ أحد العلوم الاجتماعية، على تحليل الثروة ودراسة التغيّرات الاقتصادية المؤثرة في حياة المجتمع، وذلك من خلال جهود مجموعة من المفكرين وعلماء الاقتصاد الذين يشتركون في تفسير الأحداث الاقتصادية وتطوّراتها. ومنذ ظهور الفكر الاقتصادي في اليونان مرَّ بمسار طويل من التطوّر المنهجي، بدءًا من أعمال المفكرين الكلاسيكيين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وانتهاءً بالأفكار الحديثة التي قدّمها اقتصاديون؛ مثل بول ساموليسون، وكينيث أرو، وغيرهما من الروّاد الذين طوّروا الأفكار القديمة من حيث المفاهيم والنظريات الاقتصادية المختلفة.

واستوعبت نظرية الاقتصاد الكلّي، التي طالما كانت مجالًا مهمًّا في علم الاقتصاد، جميع المدارس الفكرية التي تناولت النقاشات المختلفة والآراء المتباينة؛ خاصة مع التطوّرات الحديثة التي طرأت على علم الاقتصاد بتشعّباته المتعدّدة؛ وبشكل أخص حين أُضيف الاقتصاد القياسي الذي أدخل الرياضيات والطرق الكميّة في قياس التغيّرات.

ولم يغفل علم الاقتصاد الحديث -المتعدّد الفروع- النظريات الكلاسيكية التقليدية؛ بل تناولها بمنظور مستقبلي، وركز على

استخدام البيانات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة، وقدّم دراسات اقتصادية تحليلية جديدة. وركزت الفروع الحديثة من الاقتصاد على قضايا مهمّة مثل الطلب الفعّال، والاستقرار الاقتصادي، والاقتصاد النسوي، والاستدامة، والاقتصاد البيئي، ومكافحة التلوث، وتغيّر المناخ وتأثيره في الأداء الاقتصادي العالمي. وأكدت هذه الفروع الجديدة استخدام البيانات الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي بدلًا من التحليل النظري فقط.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ارتبط الفكر الاقتصادي بمراحل التطور التي مرّ بها الاقتصاد الوطني؛ فكانت البداية مع نشأة الدولة الاتحادية التي استخدمت عائدات النفط لإنشاء البنى التحتية والمؤسساتية. واتسمت هذه المرحلة بالاعتماد على مصدر اقتصادي واحد قابل للنفاد؛ ما حال دون تحقيق التنوع الاقتصادي، وأبقى الدولة عرضة للتأثر بالأحداث الدولية، وتقلّبات أسعار السوق العالمية، إضافة إلى تدفق العمالة الأجنبية بكثافة؛ لذلك ظهرت دراسات تدعو إلى ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي غير المستدام -من عائدات النفط- الذي يمكن أن يضر القطاعات التنافسية دوليًّا، ويتسبّب في عدم استقرار الاقتصاد الكلّي، وتناولت دراسات أخرى الآثار السلبية للاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية.

وركزت هذه الدراسات -التي غالبًا ما كان يجريها باحثون في مؤسسات أكاديمية- على بعض القضايا الاقتصادية المهمّة؛

فعلى سبيل المثال ركّزت دراسات عدة في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته على التركيبة السكانية، والعمالة الأجنبية، والسياسات النفطية، والاقتصاد الريعي، وكشفت عن ضرورة اعتماد التنمية المستدامة، والتنوع الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد تنافسي مستدام ومتنوع، والبحث عن فرص استثمارية واعدة من شأنها تنويع مصادر الدخل القومي وترشيد استخدام عائدات النفط. في حين اهتمّت دراسات أخرى بجدوى الاستثمار في رأس المال البشري، وأهمية رفع الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل؛ من أجل تعزيز القدرة التنافسية العالمية، ورفع مستوى المعيشة.

كما تناولت دراسات أخرى التعليم وسياساته بصفته مدخلًا أساسيًّا لخلق الاقتصاد المعرفي وتطويره، وتزامن ذلك مع الدعوة إلى أهمية تطوير الأسواق المالية والسياسات المالية والنقدية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنمية القطاع الخاص للتعويض عن انخفاض الإنفاق الحكومي، وضمان نمو قوي ومستدام وشامل لجميع القطاعات الإنتاجية. أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فقد كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز ريادة الأعمال، موضع اهتمام الباحثين، إلى جانب بعض الدراسات النظرية في مجالَي الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد النسوي.

لكن لم تهدف مثل هذه الدراسات والبحوث في المقام الأول إلى تطوير الفكر الاقتصادي، أو اقتراح سياسات منهجية، بل كانت

معظمها دراسات نظرية وصفية تفتقر إلى تقديم حلول عملية للخلل وسبل معالجته، وشكّل نقص البيانات الإحصائية، وسريّة بعضها، المعضلة الرئيسية أمام الباحثين.

كما أسهم عدم نضج البيئة الأكاديمية الإبداعية في انحسار أعداد الكفاءات الوطنية والعربية ضمن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث؛ فقد انتقل أغلب الباحثين إلى وظائف إدارية ذات مردود مادي أجزل، ولا تتطلّب بحوثًا فكرية أو مقالات أكاديمية؛ ما حدَّ من إنتاجهم الفكري. ويضاف إلى ذلك الاهتمام غير الكافي من قبل المؤسسات الأكاديمية بالبحث العلمي؛ إذ لم تسمح الميزانيات المخصّصة له بتطويره والارتقاء به؛ حتى إنها لم تخفف عن الباحث عبأه التدريسي ليتفرّغ للبحث العلمي؛ ما أسهم في ضعف الإنتاج العلمي لأغلب الباحثين. كما أن برامج أقسام الاقتصاد، التي لا تجذب عادة عددًا كافيًا من الطلبة، تحتاج إلى مزيد من الدعم لتصل إلى المستوى المأمول في تحفيز البحث العلمي وتطوير أدواته، وقد واجهت أقسام الاقتصاد في بعض الجامعات صعوبات في استقطاب أساتذة جدد يمكنهم الإسهام في تطوير الفكر الاقتصادي.

أما فيما يتعلّق بأبرز الاقتصاديين الإماراتيين الذين استطاعوا تقديم فكر اقتصادي يمكن الاعتداد به، فنذكر منهم:

- الأستاذ الدكتور عبدالرزاق فارس الفارس، الذي اهتم بأسواق الطاقة، واقتصادات التعليم والموارد البشرية،

والسياسات المالية والنقدية، وصدر له 14 كتابًا باللغتين العربية والإنجليزية، ونُشرت العديد من مقالاته البحثية في المجلات العلمية المحكَّمة.

- الدكتورة شيخة سيف الشامسي، ولها بحوث عدة منشورة في المجلات العلمية المحكَّمة في مجال التنمية الاقتصادية والصناعية والمرأة، وصدر لها كتاب «التعليم والتنمية المستدامة بدول الخليج العربي.. الإمارات العربية المتحدة نموذجًا»، وشاركت في كتب أخرى مثل «معجزة شرق آسيا».

وفي سعينا للارتقاء بالفكر الاقتصادي مستقبلًا، ولإحداث نقلة نوعية فيه وفي المنظومة الاقتصادية، لا بدَّ من أن ندرك أهمية البحث العلمي في تطوير السياسات الاقتصادية، وبناء القرارات الاقتصادية على أسس نظرية وتطبيقية رصينة؛ سواء على مستوى الاقتصاد الكلّي والسياسات الحكومية، أو الاقتصاد الجزئي بوحداته المختلفة، مثل الأسواق ووحدات القطاعين الخاص والحكومي. كما يتطلّب الاقتصاد المعرفي بطبيعة الحال خلق المعرفة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال إيلاء البحث العلمي أهمية قصوى، والاستثمار الجاد في رأس المال البشري من باحثين متخصّصين بالاقتصاد وغيره من التخصّصات المهمة لاقتصاد المستقبل.

وخلاصة القول أن الاهتمام بالجامعات ومراكز البحوث التي تخلق المعرفة وتنمي الابتكار، أمر لا غنى عنه في دولة الإمارات لتطوير الفكر الاقتصادي والارتقاء به، وخدمة الاقتصاد الوطني،

وتحقيق الأهداف التي أقرّتها «مبادئ الخمسين» العشرة، التي جاءت لتمهّد الطريق لنقلة نوعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأكدت في مبدئها الثالث أن «هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد، وهدف الاقتصاد هو توفير أفضل حياة لشعب الاتحاد»، وشدّدت في مبدئها الخامس على أن «المحرك الرئيسي المستقبلي للنمو هو رأس المال البشري»؛ لذلك من المتوقع أن تُعنى الدراسات البحثية بمتطلبات الانتقال النوعي باتجاه الاقتصاد المعرفي الذي يهدف إلى نقل اقتصاد الدولة إلى أنموذج تكون فيه المعرفة والابتكار والتفوق الرقمي والتقني والعلمي أسسًا للتنمية، ويرسم أفق دولة الرفاه والتقدّم الاقتصادي.

الفكر الوحدوي الإماراتي

الدكتور محمد بن هويدن

يُعدّ الفكر الوحدوي جزءًا متأصّلًا من منظومة الفكر السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي بلورها الفكر الرائد للمغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسّس الدولة وباني نهضتها؛ وهو الفكر الذي تُرجم واقعًا عمليًّا بإنشاء أول دولة اتحادية ناجحة في العالم العربي. فبرغم وجود العديد من المحاولات السياسية والفكرية الوحدوية على الساحة العربية، فإن الأنموذج الوحدوي الإماراتي كان الأنجح والأقدر على الاستمرار. ويمكن أن نوجز العامل الأهم في نجاح هذا الأنموذج بوجود قيادة تحمل فكرًا تبنّى فكرة الاتحاد ومبدأ المصير المشترك قلبًا وقالبًا. فما كان للولايات المتحدة الأمريكية -على سبيل المثال- أن تتشكّل لولا فكر المؤسسين، وعلى رأسهم جورج واشنطن، وما كان لجمهورية الهند أن تقوم لولا فكر المهاتما غاندي، وما كان لجمهورية الصين الشعبية أن تُؤسَّس لولا فكر ماو تسي تونج.

وكذلك هي الحال بالنسبة إلى دولة الإمارات، التي ما كان لها أن تقوم لولا فكر الشيخ زايد؛ ذلك الفكر الذي آمن بالوحدة، وعقد عليها العزم، وسعى إليها بشكل دؤوب وعمل على تهيئة

كل الظروف لترجمتها إلى واقع. إن الاتحاد يتطلّب وجود فكر قوي وراسخ لدى القيادة السياسية قادر على غرس هذه التطلّعات وتجسيدها في عقول الناس وقلوبهم؛ وهذا ما تميّز به الشيخ زايد، طيّب الله ثراه؛ فقد نجح نجاحًا واضحًا وباهرًا في غرس فكرة الاتحاد في عقول أهل الإمارات وقلوبهم، حتى أصبح الاتحاد قيمة أساسية من قيم الفكر الإماراتي متأصلة فيه.

واتسم الفكر الوحدوي عند الشيخ زايد بمجموعة من الصفات المهمّة التي مكّنته من إنفاذ هذه الفكرة وتحقيق الاتحاد، وكانت صفات ضرورية عكست قدرته على القيادة وتحقيق هذا الهدف السامي، ويمكن أن نوجز أهم هذه الصفات في الآتي:

- صدق القول والفعل: وهي صفة مكّنت الشيخ زايد من اكتساب ثقة الآخرين، وتجلّت في تعامله مع حكّام بقية الإمارات في مسعاه إلى تحقيق الوحدة، وفي علاقته مع قادة العالم فيما يتعلق بمعالجة العديد من المشكلات التي كانت تواجه المنطقة العربية.

- الصبر والتأني في إصدار الأحكام: فقد عُرف الشيخ زايد بحلمه، وعدم سعيه إلى فرض نهج معيّن على الآخرين، وإصغائه للجميع، وميله إلى قبول ما يُجمع عليه الآخرون.

- العقلانية في التعامل مع الأمور وطرحها: برغم طموح رؤية الشيخ زايد، فإنه ظل واقعيًّا في التعامل مع الأدوات المتاحة التي يمكن أن تسهم في تنفيذ رؤيته، وتحقيق أهدافه.

- الإصرار والنظر إلى المستقبل: لم يتوقف الفكر الوحدوي عند الشيخ زايد عند حدود الإمارات المتصالحة، بل كان يسعى إلى تحقيق وحدة أكبر مع دول خليجية أخرى؛ ولم يستسلم حتى عندما أصبح ذلك الأمر صعبًا، بل سعى نحو تحقيق وحدة خليجية في إطار آخر تجسد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعود الفضل في تأسيسه إلى فكر الشيخ زايد ونجاحه في تحقيق الاتحاد؛ إذ خلق قيام دولة الإمارات إحساسًا جديدًا بأن الوحدة ممكنة في العالم العربي، وأزال الإحباط السائد في المنطقة آنذاك من أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق الوحدة فيما بينها.

- المنفعة المشتركة: لا يمكن وصف فكر ما بأنه وحدوي إذا غابت عنه المنفعة المشتركة؛ فهي تُعدّ جزءًا أصيلًا فيه، وشرطًا لازمًا له، وإحدى الصفات التي لم تَغب عن فكر الشيخ زايد الذي مثَّلها خير تمثيل، فسعى إلى تحقيق الخير والفائدة للأطراف كافة من دون تحيّز أو تفضيل؛ إذ كان يصبو إلى تحقيق الفائدة المشتركة للجميع، ويدلّ على ذلك إصراره وعمله الجاد حتى لا تواجه الإمارات المتصالحة، وحدها، الأخطار التي كانت تعصف بالمنطقة في تلك المرحلة الصعبة من ستينيات القرن المنصرم وسبعينياته.

- السلام والانفتاح على الجميع: كان فكر الشيخ زايد فكر سلام ينشد الخير للجميع؛ فقد سعى سعيًا حثيثًا إلى حل

المشكلات مع الأطراف الأخرى بالطرق السلمية، وآمن بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لنجاح أي تجربة وحدوية.

- التسامح واحترام الآخر: لطالما جسّد الشيخ زايد هذه الصفات بأبهى صورها وأزهى حُللها، وسمعنا له، يرحمه الله، العديد من الحكايات والمقولات التي تتحدّث عن تسامحه مع الآخرين، ودعواته المستمرة إلى التسامح ولا سيَّما بين الدول العربية.

- المبادرة إلى الصلح ومدّ يدِ العون إلى الجميع: تُعدّ مبادرات الشيخ زايد العديدة للمّ شمل البيت العربي، وحلِّ الخلافات بين الدول العربية، ورأب الصدع بينها، ودعمه الدول الشقيقة والصديقة، خير دليل على دعمه الدائم للصلح وعدم توانيه عن فعل الخير.

- إنسانية الفكر: كان فكر الشيخ زايد يتمحور حول بناء الإنسان لكونه عِماد التنمية وركيزتها الأساسية، ويسعى دائمًا إلى تقديم المساعدة إلى كل محتاج من دون النظر إلى عرقه أو دينه أو فكره، حتى ارتبط اسمه، طيّب الله ثراه، بنصرة الضعفاء والمحتاجين في كل مكان.

- الحكم الرشيد: كان حكم الشيخ زايد يعزز رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدراته وخياراته وفرصه، وكان يركز في قراراته على تحقيق أهداف الدولة وفقًا لأعلى درجات المسؤولية والاستجابة لاحتياجات أفراد المجتمع.

وفي الختام يمكن القول إن صلاح البلاد يكون بصلاح القادة؛ ولا يصلح القادة إلا إذا صلح فكرهم، فنهجهم لا يحكم الأفراد فقط، وإنما يحكم المجتمعات ويسيّرها، ويشكّل فكرهم المبادئ التوجيهية لتعامل القيادة مع الشعب، وأفراد الحكومة، وقيادات الدول الأخرى وحكوماتها وشعوبها، والقضايا الدولية المختلفة. كما أن فكر القادة هو الأداة الرئيسية لضمان استمرار الرؤية التي يصبون إليها، وعدم الحياد عنها، وصولًا إلى تحقيقها ثم تطويرها عبر الأجيال القادمة؛ ولا سيَّما فكر القادة العظماء الذين يحملون رؤًى عظيمة، ويسعون إلى إحداث تحوّلات جذرية في بلدانهم كما هي الحال مع الشيخ زايد، الذي أحدث نقلة نوعيّة للإمارات دولةً وشعبًا، فما كان للاتحاد أن يبصر النور لولا وجود فكر وحدوي راسخ لديه، ومؤمن بأنه الخيار الأمثل لصياغة مستقبل الدولة.